الأمم المتحدة

TD

مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية

Distr.
GENERAL

TD/B/COM.3/76
15 March 2006

ARABIC
Original: ENGLISH

مجلس التجارة والتنمية
لجنة المشاريع وتيسير الأعمال التجارية، والتنمية
الدورة العاشرة
جنيف، ٢١-٢٤ شباط/فبراير ٢٠٠٦
البند ٩ من جدول الأعمال

# تقرير لجنة المشاريع وتيسير الأعمال التجارية والتنمية عن دورتها العاشرة

المعقودة في قصر الأمم، بجنيف
في الفترة من ٢١ إلى ٢٤ شباط/فبراير ٢٠٠٦

(A) GE.06-50407 130406 130406

# المحتويات


| الفصل | | الصفحة |
|---|---|---|
| الأول- | التوصيات المتفق عليها التي اعتمدتها اللجنة في دورتها العاشرة ..... | ٣ |
| الثاني- | البيانات الافتتاحية..... | ٦ |
| الثالث- | تحسين القدرة التنافسية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم عن طريق تعزيز القدرة الإنتاجية ... | ١٤ |
| الرابع- | تحقيق الكفاءة في النقل وتيسير التجارة بغية تحسين مشاركة البلدان النامية في التجارة الدولية.... | ١٨ |
| الخامس- | تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتجارة الإلكترونية لأغراض التنمية..... | ٢١ |
| السادس- | تنفيذ استنتاجات اللجنة وتوصياتها المتفق عليها ..... | ٢٤ |
| السابع- | الإجراءات التي اتخذتها اللجنة ..... | ٢٧ |
| الثامن- | المسائل التنظيمية ..... | ٢٨ |
| **المرفقات** | | |
| الأول- | جدول الأعمال المؤقت للدورة الحادية عشرة للجنة ..... | ٣٠ |
| الثاني- | المواضيع المتفق عليها التي ستتناولها اجتماعات أفرقة الخبراء في عام ٢٠٠٦ ..... | ٣١ |
| الثالث- | الحضور ..... | ٣٥ |

## الفصل الأول

# التوصيات المتفق عليها التي اعتمدتها اللجنة في دورتها العاشرة

### تحسين القدرة التنافسية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم عن طريق تعزيز القدرة الإنتاجية

١- إن اللجنة، إذ تعترف بالدور الهام الذي تضطلع به المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في إيجاد فرص العمل، والحدّ من الفقر والنمو الاقتصادي المستدام، كما أكّد ذلك مجدداً منذ عهد قريب مؤتمر القمة العالمي في عام ٢٠٠٥، تطلب إلى أمانة الأونكتاد الاستمرار في استكشاف السياسات الناجحة الرامية إلى النهوض بتنمية المشاريع في البلدان النامية، بما فيها الجمع بين التوجه التصديري والسياسات النشطة المتبعة على صعيد العرض في الاقتصاد توخياً لتعزيز الاستثمار، ونقل التكنولوجيا، وإنشاء المشاريع، وتعزيز سلاسل الإنتاج، بما يتيح بناء وصون القدرة على التنافس الناجح في الأسواق الدولية وإيجاد قدرات جديدة وديناميات لتيسير الروابط الداخلية بين النمو الذي يقوده التصدير، والاقتصاد الوطني.

٢- وتطلب اللجنة إلى الأونكتاد إجراء البحوث وتحليل السياسات وتقديم المساعدة التقنية والمشورة في مجال السياسات على نحو يعكس الاحتياجات الإنمائية للبلدان المتلقية وأولوياتها بغية مساعدة هذه البلدان على إقامة قطاع المشاريع وتعزيز قدرة البلدان النامية على صعيد العرض من أجل تحسين قدرة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم على المنافسة، وتيسير مشاركتها في سلاسل القيمة الدولية وتعزيز الفوائد الإنمائية المحتمل أن تجنى من الاستثمار الأجنبي المباشر. وينبغي للأونكتاد القيام بمزيد من العمل بشأن تدويل المشاريع بهدف تحديد أفضل الممارسات القابلة للتكرار سعياً لتحسين قدرة المشاريع الصغيرة والمتوسطة على المنافسة، بأساليب منها إقامة روابط تجارية مع الفروع الأجنبية؛ وإدماج أفضل في سلاسل القيمة العالمية؛ والاستثمار في الخارج. وينبغي أن يستمر العمل الهام الذي يقوم به الأونكتاد في مجال بناء القدرة على إنشاء المشاريع، وبخاصة برنامج تطوير المشاريع (إمبريتيك).

### تحقيق الكفاءة في النقل وتيسير التجارة بغية تحسين مشاركة البلدان النامية في التجارة الدولية

٣- تعترف اللجنة بالحاجة إلى مساعدة البلدان النامية، وأقل البلدان نمواً، وبلدان المرور العابر النامية والبلدان النامية غير الساحلية على بناء قدرات لتصميم وتنفيذ برامج لتيسير التجارة والنقل استناداً إلى توافق آراء ساو باولو، وينبغي للأونكتاد أن يستمر في القيام بما يلي:

(أ) رصد وتحليل القضايا والتطورات المتعلقة بتيسير النقل والتجارة الدوليين وآثارها في البلدان النامية، مع التركيز على الحالة الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية وأقل البلدان نمواً، والاحتياجات الخاصة لمشاريعها الصغيرة والمتوسطة؛

(ب) إجراء مقارنات بين الممارسات الراهنة في البلدان النامية والمعايير الدولية في تيسير النقل والتجارة الدوليين؛ والإسهام في إنشاء وتعزيز آليات مؤسسية في البلدان النامية تُصمم لإدماج تيسير النقل والتجارة في عملية التنمية؛

(ج) القيام بأبحاث وتقديم المساعدة إلى البلدان النامية للمشاركة في عمليات التفاوض المتعلقة بتيسير التجارة والنقل والخدمات اللوجستية، بما في ذلك في سياق خطة الدوحة للتنمية؛

(د) توفير المساعدة التقنية وأنشطة بناء القدرات في مجال تيسير النقل والتجارة، بما فيها استخدام النظم الآلية مثل النظام الآلي للبيانات الجمركية (ASYCUDA) لتحسين إدارة التجارة والنقل الدوليين؛ وينبغي إيلاء عناية خاصة إلى تحسين ترتيبات المرور العابر بالنسبة إلى بلدان العبور النامية والبلدان النامية غير الساحلية؛

(هـ) التعاون مع المنظمات الدولية والحكومية الدولية وغير الحكومية وغيرها من آليات التعاون على تنفيذ برنامج عمل الأمانة في مجالات تيسير النقل والتجارة الدوليين.

**استراتيجيات تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتجارة الإلكترونية لأغراض التنمية**

٤- بالنظر إلى الأهمية التي يمكن أن يكتسيها اعتماد واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتجارة الإلكترونية على نطاق أوسع في البلدان النامية في بلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف التي اعتمدها مؤتمر القمة العالمي، ينبغي للأونكتاد أن يقوم في إطار ولايته بما يلي:

(أ) اللاضطلاع بأبحاث وبعمل تحليلي يستهدف السياسات فيما يتعلق بآثار مختلف جوانب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتجارة الإلكترونية في التنمية الاقتصادية؛ وينبغي، بخاصة، إيلاء العناية لمراعاة أبعاد التجارة والتنمية في المناقشات والمفاوضات الدولية المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتجارة الإلكترونية؛

(ب) مواصلة العمل في مجال قياس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بالتعاون مع الهيئات والبرامج المعنية ببناء القدرات في مجال الإحصاءات، والمساهمة في الشراكة المتعلقة بقياس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية لتمكين البلدان النامية من قياس الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، واستخدامها وأثرها، وبخاصة في مجال التجارة الإلكترونية والتنمية؛

(ج) استمرار توفير منتدى للمناقشة وتبادل الخبرات على المستوى الدولي في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتجارة الإلكترونية، وتطبيقاتهما للنهوض بالتجارة والتنمية وبالسياسات الرامية إلى إيجاد بيئة ممكّنة لاقتصاد المعلومات على الصعيدين الوطني والدولي. وفي هذا الصدد، ينبغي للأونكتاد أيضاً أن يوفر المساعدة التقنية وأن يقوم بالأبحاث لمساعدة البلدان النامية على بناء قدرتها على المشاركة في العمليات الدولية الجارية ذات الصلة بسلع وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

(د) الإسهام في بناء القدرات في مجال التكنولوجيا عامةً وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية في قطاعات تهم بصفة خاصة البلدان النامية، بالتعاون مع المنظمات الدولية الأخرى، وعند الاقتضاء مع الهيئات غير الحكومية؛

(هـ) مواصلة استكشاف الفوائد المحتملة للبرمجيات الحرة والمفتوحة المصدر لصالح البلدان النامية، مع الاهتمام، على الخصوص، باحتياجات المشاريع الصغيرة والمتوسطة؛

(و) القـــيام، في إطار العمليات التي تجري على نطاق منظومة الأمم المتحدة، باتخاذ خطوات تنفيذية للاضطلاع بدوره في دعم تنفيذ ومتابعة توصيات مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات، مع إيلاء الأولوية للقضايا ذات الأثر الإنمائي الأكبر؛

(ز) تأمين المنظور الإنمائي *لتقرير اقتصاد المعلومات* وإدماجه كجزء لا يتجزأ من جدول أعمال اللجنة ليولى له الاهتمام اللازم، بهدف تيسير بناء توافق الآراء.

## الفصل الثاني

## البيانات الافتتاحية

٥- لاحظ **الأمين العام للأونكتاد** أن عمليتي العولمة والتحرير، مقرونتين بأوجه التقدم السريعة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، تستلزمان استراتيجيات جديدة لتنمية المشاريع تأخذ في الاعتبار دور القطاعين الخاص والعام وإمكانات التفاعل بينهما. وأكد أن تهيئة بيئة سليمة ومواتية للأعمال التجارية لرسم سياسة الاقتصاد الكلي شرط لا بد منه لبناء القدرة التنافسية، إلا أن على البلدان النامية أولاً أن تنشئ قدرات مؤسسية وتبني القدرة الإنتاجية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم المحلية. وقد أشار توافق آراء ساو باولو إلى أن اتباع سياسة متسقة على الصعيد الدولي شرط ضروري أيضاً لدمج البلدان النامية في النظام التجاري الدولي.

٦- وقال إن الأونكتاد سيواصل دعم ما تبذله البلدان النامية والاقتصادات الانتقالية من جهود لبناء قطاع المشاريع وقدرات التوريد، ولا سيما قدرات المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. وينبغي للبلدان أيضاً أن تبني مزايا تنافسية وتستثمر في مهارات تنظيم المشاريع والمهارات التقنية وتقسم المخاطر بين المؤسسات العامة والخاصة. ومن الضروري وجود حكومات محلية ومركزية تتسم بالكفاءة ومنظمات وسيطة تتسم بالفعالية، ومن الضروري أيضاً وجود هياكل دعم توفر الخدمات المالية وغير المالية.

٧- وفيما يتعلق بمسألة تيسير التجارة، أشار الأمين العام إلى أن الأونكتاد يعمل على مساعدة البلدان النامية على إيجاد وإدامة حلقة حميدة بين تنمية البلدان وقدرتها على تنفيذ تدابير تيسير التجارة. ويقوم الأونكتاد برصد تأثير الزيادة في معدلات الشحن البحري على القدرة التنافسية لصادرات البلدان النامية ويسعى لتحسين فهم الأطر القانونية القائمة المتصلة بالنقل. ويجري التصدي لاحتياجات البلدان غير الساحلية في مجال تجارة المرور العابر والنقل في إطار أنشطة المتابعة لبرنامج عمل المآتي. وقال الأمين العام إنه يتوقع زيادة الطلب على عمل الأونكتاد في استعمال تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض النقل الدولي وتيسير التجارة، وهو ما شأنه أن يساعد البلدان على المشاركة النشطة في عمليات الإنتاج المعولمة والأطر اللوجستية الدولية.

٨- ودعا إلى إيلاء العلم والتكنولوجيا أولوية عالية على جدول أعمال الأونكتاد، موضحاً أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتجارة الإلكترونية تستدعيان اهتماماً خاصاً لأنهما تشملان عدة قطاعات وتساعدان على تحسين الإنتاجية والكفاءة في جميع نواحي الاقتصاد. ونوه الأمين العام بما قدمه الأونكتاد من مساهمات في مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات، قائلاً إن المنظمة ستواصل المشاركة بنشاط في هذه العملية. وأشار أيضاً إلى ما قام به الأونكتاد من عمل على مر السنين في قضايا التجارة والأعمال الرئيسية المتصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتي لها تأثير في التنمية، وإلى التقدم المحرز في إقامة شراكات في مجال البرمجيات المجانية والمفتوحة المصادر وفي مجال القياس الإحصائي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وأشار إلى أهمية المجال الثاني لإتاحة بيانات جديرة بالثقة للبلدان النامية تسترشد بها في تصميم وتقييم سياساتها في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

٩- قال **ممثل جمهورية باكستان الإسلامية**، متحدثاً باسم **مجموعة الـ ٧٧ والصين**، إنه لمن المهم أن تفضي المناقشات الموضوعية أثناء دورات لجان الأونكتاد إلى نتائج جوهرية. وفيما يخص المسألة الأساسية المتمثلة في

تحسين القدرة التنافسية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، أفاد أن مجموعة الـ ٧٧ ترى أن المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم تؤدي دوراً أساسياً في حفز النمو المستدام. وذكر أن الهدف النهائي لتحرير التجارة هو تحسين الأحوال المعيشية للناس، ولذلك ينبغي ربطه بالتصنيع. وينبغي للحكومات أن تساعد المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم على تجاوز عقبات السوق مثل الحصول على التمويل والمعلومات والتكنولوجيا والوصول إلى الأسواق. وأكد أن مجموعة الـ ٧٧ تشجع الأونكتاد على إجراء مزيد من البحوث بشأن أفضل الممارسات لتحسين القدرة التنافسية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم من خلال إقامة روابط تجارية مع شركات منتسبة أجنبية، وكذلك بشأن خيارات السياسة العامة المتاحة للبلدان النامية.

١٠- وفيما يخص مسألة تيسير التجارة، قال إن مجموعة الـ ٧٧ تلاحظ أن بناء القدرات يشكل في كثير من الأحيان الخطوة الأولى اللازمة لاستهلال الحلقة الحميدة بين التنمية والقدرة على تنفيذ تدابير تيسير التجارة. وذكر أن تكلفة النقل الدولي بالنسبة لمعظم البلدان النامية هي أعلى كثيراً من متوسط رسوم الاستيراد. وفي سياق مفاوضات منظمة التجارة العالمية بشأن تيسير التجارة، أوضح أن البلدان النامية وأقل البلدان نمواً تحتاج إلى دعم إضافي ملموس لتنفيذ الالتزامات في مجال تدابير تيسير التجارة. وتلاحظ مجموعة الـ ٧٧ أيضاً أن الدور الذي تؤديه تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تيسير التجارة والنقل يستحق مزيداً من الاهتمام في برنامج عمل الأونكتاد المقبل.

١١- وشدد على ضرورة قيام البلدان بإدماج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في عملية التنمية لأن هذا التكنولوجيا أداة مشتركة بين القطاعات يمكن أن تدعم جهود البلدان في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وقال إن مرحلة تونس من مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات وجهت الانتباه إلى التأثير المتنامي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات على التجارة في السلع والخدمات وعلى إنتاجية المؤسسات، كما وجهت الانتباه إلى الدور الداعم للبرمجيات الحرة والمفتوحة المصدر وإلى دور ممارسات التجارة الالكترونية في قطاعات اقتصادية محددة مثل السياحة. وقال أيضاً إن الاستراتيجيات الخاصة بتطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يجب أن تتضمن وضع سياسات وتدابير لزيادة اعتماد هذه التكنولوجيا في القطاعات الاقتصادية، وأشار إلى أهمية البيانات الإحصائية لتقييمها. وأكد رغبة مجموعة الـ ٧٧ في أن تحاط علماً بأنشطة الأونكتاد في مجال تقييم استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البلدان النامية، ولا سيما في إطار الشراكة الخاصة بقياس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية ودورها الممكن في متابعة أعمال مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات.

١٢- لاحظ ممثل **زمبابوي**، متحدثاً باسم **المجموعة الأفريقية**، أن نصيب أفريقيا من التجارة العالمية تراجع على مر السنين إلى مجرد ٢ في المائة، لأسباب أهمها اعتماد أفريقيا على صادرات المواد الأولية. وقال إن أفريقيا تحتاج إلى بناء قدرة تنافسية في مجال التصدير عن طريق تحسين تكوين صادراتها وزيادة قدراتها الإنتاجية والتوريدية، خاصة مع عدم كفاية الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان الأفريقية. وينبغي للأونكتاد أن يضطلع بمزيد من البحوث لمساعدة البلدان الأفريقية في التحول من الاستثمار الأجنبي المباشر في مجال استخراج الموارد الطبيعية الخام نحو تعزيز قدراتها الإنتاجية في مراحل التصنيع النهائية على نحو يحقق قيمة مضافة لصادراتها.

١٣- وقال إن العديد من البلدان الأفريقية يواجه معوقات خطيرة في مجال تدويل المشاريع ولا يستطيع إلا عدد قليل منها اعتماد سياسات للاستثمار الأجنبي المباشر في الخارج. وينبغي للأونكتاد أن يواصل العمل لإيجاد سبل عملية لتجاوز المعوقات القائمة، ولا سيما المعوقات المتعلقة انعدام التأمين والرقابة على أسعار الصرف. وينبغي

للأونكتاد أيضاً أن يسهل إتاحة البيانات الخاصة بالأسواق، وأن يوصي بخيارات السياسة العامة، وأن يكثف بحوثه في مجال القدرات التوريدية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم الأفريقية. وأكد أن المجموعة الأفريقية تثني على برنامج "إمبريتيك" لما قام به من أنشطة في دعم بناء القدرات في مجال تنظيم المشاريع.

١٤- وأوضح أن الحد من تناقص نصيب أفريقيا من التجارة العالمية يتطلب تجاوز العوائق التي تحول دون ارتباطها بالاقتصاد العالمي وبالنظام التجاري الدولي، مثل ارتفاع تكاليف النقل والمرور العابر، فضلاً عن المشاكل المتصلة بضعف الهياكل الأساسية والنظم الشبكية، ولا سيما في البلدان غير الساحلية. ولذلك ينبغي للأونكتاد أن يواصل تعزيز شبكات النقل المتسمة بالكفاءة من خلال تقديم المساعدة التقنية وبناء القدرات والخدمات الاستشارية المناسبة لاحتياجات البلدان ومن خلال العمل التحليلي والبحثي.

١٥- ودعا ممثل زمبابوي الأونكتاد إلى مواصلة عمله في مجال قانون النقل المتعدد الوسائط وإلى تحليل آثار التطورات الجارية على تجارة البلدان النامية. وأكد أن البلدان الأفريقية تحتاج إلى مساعدة الأونكتاد في مفاوضات منظمة التجارة العالمية في مجال تيسير التجارة وأنها تتطلع إلى قيامه بأنشطة دعم إضافية. كما أوضح أن البلدان الأفريقية تنتظر بفارغ الصبر أن يضطلع الأونكتاد بدراسة عن آثار التدابير الأمنية المتصلة بالنقل على البلدان النامية.

١٦- وقال إن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يمكن أن تساعد على تنمية التجارة وحفز النمو في البلدان النامية وتعزيز قدرتها التوريدية. وعلى الرغم مما حققته بعض البلدان الأفريقية من نجاح لا تزال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات غير ميسورة التكلفة ولا تزال الهياكل الأساسية غير كافية والمهارات نادرة. ولاحظ أن البلدان الأفريقية سجلت أدنى المستويات في الحصول على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستعمالها وفي اعتماد التجارة الإلكترونية. وفي الوقت نفسه، منحت الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (نيباد) الأولوية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات باعتبارها أداة للتنمية يمكن أن تساهم في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. ومن شأن توسيع اعتماد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتجارة الإلكترونية في أفريقيا أن يخلف أثراً إيجابياً في القدرة التنافسية للمؤسسات وفي الأداء الاقتصادي إجمالاً؛ إلا أن ذلك يتطلب أولاً التزام الحكومات والقطاع الخاص باعتماد استراتيجيات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، كما يتطلب دعماً من المجتمع الدولي من خلال آليات مثل آلية "المعونة من أجل التجارة".

١٧- وحث ممثل زمبابوي الأونكتاد على المساهمة في تنفيذ برنامج عمل مرحلة تونس من مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات، وبخاصة في مجال التجارة الإلكترونية. وقال إن المجموعة الأفريقية تلاحظ الأثر الإيجابي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في قطاع السياحة في المنطقة وتدعو الأونكتاد إلى مواصلة عقد اجتماعات خبراء في مجال السياحة الإلكترونية. كما أنها تدعو إلى مواصلة العمل في مجال الاستراتيجيات الإلكترونية والبرمجيات الحرة والمفتوحة المصدر والتمويل الإلكتروني والتجارة الإلكترونية وما يتصل بذلك من تشريعات. وتدعو المجموعة الأفريقية شركاءها في التنمية إلى توفير الموارد للأنشطة التي يضطلع بها الأونكتاد في هذه المجالات.

١٨- أكد ممثل **سري لانكا**، متحدثاً باسم **المجموعة الآسيوية**، أن إحدى أولويات آسيا هي تعزيز المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم باعتبارها وسيلة من الوسائل المتاحة لمكافحة الفقر. ودعا إلى إجراء بحوث إضافية بشأن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر في الخارج على القدرة التنافسية للمؤسسات وسياسات الدعم، وكذلك على أشكال التدويل الأخرى مثل الروابط التجارية وسلاسل القيمة العالمية وتأثيرها.

١٩- وقال إن آسيا هي أحد أهم مقدمي خدمات النقل والإمداد الدولية؛ إلا أن أقل البلدان نمواً والبلدان غير الساحلية في آسيا لا تزال بحاجة للأونكتاد في مجال بناء القدرات والمساعدة التقنية كي تتمكن من جني ثمار هذه الاتجاهات الإيجابية. ويمكن القيام بذلك مثلاً عن طريق إقامة مجموعات تيسير استراتيجية على طول الطرق التي تربط بين البلدان غير الساحلية وبلدان المرور العابر والبلدان الساحلية. وينبغي للأونكتاد أيضاً أن يواصل رصد وتحليل التطورات القانونية في مجال النقل وآثارها على البلدان النامية من أجل تحسين فهم الأطر القانونية الدولية للنقل. وأكد تقدير آسيا لما يقدمه الأونكتاد من مساعدة في مفاوضات منظمة التجارة العالمية في مجال تيسير التجارة، إلا أن استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تيسير التجارة يستحق مزيداً من الاهتمام في عمل الأونكتاد المقبل.

٢٠- وفيما يتعلق بتسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتجارة الإلكترونية لأغراض التنمية، قال إن تجارب عدة بلدان نامية آسيوية تدل على أن السياسات والاستراتيجيات الوطنية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يمكن أن تؤثر تأثيراً كبيراً في الحصول على هذه التكنولوجيا واستعمالها. ويمكن اعتماد سياسات لتشجيع إقامة الهياكل الأساسية الخاصة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتوعية بهذه التكنولوجيا والتشجيع على اعتماد التجارة الإلكترونية وتعزيز البرمجيات الحرة والمفتوحة المصدر كوسيلة لخفض تكاليف الحصول على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطوير خدمات الحكومة الإلكترونية وتحسين مهارات القوى العاملة في هذه التكنولوجيا وإزالة الحواجز التنظيمية. وأكد أن تيسير حصول المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وبخاصة عن طريق نشر المعلومات والارتقاء بمهارات هذه التكنولوجيا، يتسم بأهمية خاصة للبلدان النامية. وينبغي أن تقترن سياسات الحصول على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مثل خفض التكاليف أو الحد من أوجه التفاوت بين بعض الفئات السكانية، بتدابير لإدماج هذه التكنولوجيا في استراتيجيات التنمية الوطنية في مجالات مثل توفير الخدمات وبناء المهارات. وأكد الحاجة إلى تعاون دولي قوي وجهود وطنية كبيرة في هذا المجال.

٢١- وأشار إلى اهتمام المجموعة الآسيوية الشديد بضمان تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات. وذكر أن الأونكتاد يوفر محفلاً ممتازاً لتبادل التجارب والنظر في التقدم المحرز في المجالات المشمولة بولايته، مثل العلاقة بين تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وقضايا التجارة والمشاريع والتكنولوجيا. وشجع الأونكتاد على مواصلة التركيز على مسائل السياسة العامة في ما يضطلع به من عمل وتحليل وما يقدمه من معلومات بشأن اتجاهات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتجارة الإلكترونية، مثل تقرير اقتصاد المعلومات. ويجب إتمام تحليل السياسات هذا ببناء القدرات والتعاون التقني، كما تدل على ذلك البحوث في مجال القياس الإحصائي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

٢٢- أعرب ممثل **غواتيمالا**، متحدثاً باسم **مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي**، عن أمله في أن تقدم اللجنة إرشادات فعالة لعمل الأونكتاد في مجال تحديد السياسات ومبادرات الدعم للمشاريع، نظراً لما تتسم به من أهمية حاسمة للتنمية.

٢٣- وأكد أهمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم لإيجاد فرص العمل في البلدان النامية، قائلاً إن النسبة المئوية المرتفعة لهذه المشاريع في القطاع غير الرسمي يشكل تحدياً رئيسياً لهذه البلدان. وأشار إلى أهمية عمل الأونكتاد في مجال بناء القدرات وتعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات، ولا سيما في سياق الانتقال نحو اقتصاد رسمي أكثر وما يتصل بذلك من فوائد. وينبغي لأمانة الأونكتاد أن تواصل البحوث في مجال الروابط التجارية وأفضل الممارسات؛ ويمكن أن تكون لبرنامج "إمبريتيك" فائدة كبرى في تنمية المشاريع.

٢٤- ودعا إلى تحليل عوائق التجارة على خلفية النمو المتسارع للتجارة العالمية في السنوات الأخيرة. وأشار إلى أن بلدان المنطقة بذلت جهوداً كبيرة لخفض فترات المرور العابر على الحدود ونقاط الدخول وأسهمت بنشاط في وضع قواعد منصفة أثناء الجولة الحالية لمفاوضات منظمة التجارة العالمية بشأن تيسير التجارة. وأكد ما تتسم به المساعدة التقنية وبناء القدرات من أهمية حاسمة لإنهاء المفاوضات الجارية بنجاح وتنفيذ الاتفاقات مستقبلاً. وينبغي للأونكتاد أن يعزز مساعدته خلال هذه السنة الأخيرة من المفاوضات، في شكل حلقات عمل ومواد تقنية، وتوثيق التعاون مع المنظمات الأخرى. ويمكن للأونكتاد أن يستمر في أداء دور هام في تحسين حصول البلدان النامية على تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مجالات النقل والتشغيل الآلي للجمارك والمعاملات التجارية.

٢٥- ويمكن أن تساهم تكنولوجيات المعلومات والاتصالات مساهمة فعالة في القدرة التنافسية لمشاريع الأعمال، ولكن يلزمها اعتماد تدابير واستراتيجيات وطنية ودولية لتهيئة بيئة تمكينية لاعتماد هذه التكنولوجيات. وينبغي لذلك أن يواصل الأونكتاد بحوثه الداعمة للجهود الحكومية الرامية إلى استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عن طريق أمور منها مثلاً تقرير اقتصاد المعلومات. ويلزم توفير معلومات إحصائية عن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدام مشاريع الأعمال لها، لكي يُسترشد بها في اتخاذ القرارات وفي وضع سياسات متماسكة. وهذا مثال جيد على الأنشطة العملية التي يستطيع الأونكتاد أن يساهم بها مساهمة كبيرة في تحسين قدرات البلدان النامية على وضع سياسات مجتمع المعلومات وتقييم مدى فعاليتها. وأعرب الفريق عن اهتمامه بأنشطة الأونكتاد في مجال الشراكة المتعلقة بقياس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية، وأنشطته المتعلقة ببناء القدرات وأنشطته التقنية في مجالات القياس الإحصائي لاقتصاد المعلومات واستخدام مشاريع الأعمال لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

٢٦- وشدد ممثل **بنن**، باسم **أقل البلدان نمواً**، على الضرورة الملحة لإيجاد وسائل لتعزيز وتنويع القطاع الإنتاجي في البلدان النامية، وركز على أهمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في النسيج الاقتصادي لأقل البلدان نمواً. ففي ظل ظروف معينة، يستطيع تدويل مشاريع الأعمال أن يرفع الطاقة الإنتاجية والتصديرية للبلدان النامية. غير أن أقل البلدان نمواً تحتاج إلى المساعدة لتحسين قدراتها المؤسسية والهيكلية على اجتذاب الاستثمارات الإنتاجية، ومشاريعها الصغيرة والمتوسطة الحجم تحتاج إلى التدريب لتحسين قدرتها على مواجهة تحديات العولمة. وينبغي أن يعقد الشركاء في التنمية التزامات طويلة الأجل إزاء الإجراءات التي يمكن أن تكون لها آثار مهمة ودائمة؛ وهي تشمل نقل التكنولوجيا، والدعم المالي للقطاع الخاص، وتعزيز المؤسسات المقدمة للدعم إلى المشاريع الوطنية الصغيرة والمتوسطة الحجم، واستحداث منتجات تحقق قيمة مضافة. ويستلزم تحسين المشاركة في التجارة الدولية القضاء على العوائق التقنية، وتحسين الإمدادات، والقدرات التخزينية، وجودة المنتج، فضلا عن تقوية برامج التعاون التقني التي يقدمها الأونكتاد والتوسع فيها، وتكريس معاملة خاصة ومتمايزة لمنتجات التصدير الواردة من أقل البلدان نمواً.

٢٧- وأضاف أن تطوير هياكل النقل والاتصالات أمر مهم في تيسير صادرات أقل البلدان نمواً. فهذه البلدان تعتمد على شركائها في التنمية لتمويل عملية تطوير الهياكل الأساسية التي لها دور هي الأخرى في اجتذاب الاستثمارات. وتواجه أقل البلدان نمواً صعوبات خطيرة في تكييف هياكلها الأساسية مع تدابير الأمن المتزايدة في مجال النقل الدولي، حيث إنه يتطلب استثمارات ضخمة في المعدات والموارد البشرية. وبالإضافة إلى ذلك، تحتاج البلدان غير الساحلية من فئة أقل البلدان نمواً، على وجه السرعة، إلى حلول لتيسير نقل البضائع، بطرق منها تبسيط الإجراءات الإدارية. ويمكن لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أن يساعد في تقليل التكاليف

وزيـــادة الشفافية. وفي السياق المفاوضات الجارية حالياً في منظمة التجارة العالمية بشأن تيسير التجارة، من المهم الوقـــوف على قدرات أقل البلدان نمواً في مجال تنفيذ التدابير وتصميم برامج المساعدة التقنية الكفيلة بتعزيز قدراتها الحالية؛ وتعرب هذه البلدان عن امتنانها للجهات المانحة على ما قدمته من دعم لأنشطة بناء القدرات في هذا المجال.

٢٨- وقـــال إن أقل البلدان نمواً تحتاج إلى زيادة مشاركتها في المناقشات الدولية التي يمكن أن يكون لها تأثير على تطويـــر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في بلدانها. ولا تزال الفجوة الرقمية كبيرة جداً بين البلدان النامية والبلدان المـــتقدمة، وستصبح أقل البلدان نمواً مهمشة إذا لم يحدث ما يعالج هذه المشكلة. وينبغي أن يواصل الأونكتاد مساعدة أقل البلدان نمواً على إزالة العوائق التي تعترض الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الأنشطة الاقتصادية.

٢٩- وتكـــلم ممثل **النمسا** باسم **الاتحاد الأوروبي** ومؤيداً من بلغاريا ورومانيا، فأعرب عن تطلعه إلى السماع عن تـــأثير أنشطة الأمانة من وجهة نظر المستفيدين والقطاع الخاص والمجتمع المدني. وقال إنه ينبغي إيلاء المزيد من العناية للمشـــاريع الأفريقية الصغيرة والمتوسطة الحجم، حيث إن بإمكانها أيضاً أن تندمج في سلاسل القيمة العالمية عن طريق الـــروابط الـــتجارية. والمـــوارد البشرية مهمة للنمو الاقتصادي والقضاء على الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ولا يمكن أن تتحقق الروابط التجارية المستدامة إلا بمشاركة جميع أصحاب المصلحة، أي الحكومات والمشاريع الصغيرة والمتوســـطة الحجـــم والشـــركات عبر الوطنية. وربما دعت الحاجة أيضاً إلى التعاون مع مؤسسات محددة وإلى وضع سياسات صناعية انتقائية لمواكبة الاندماج العالمي؛ ويستطيع الأونكتاد أن يتعاون مع اليونيدو للنهوض بهذه الأنشطة.

٣٠- وأضـــاف فـــيما يتعلق بقضية تيسير التجارة أن الاتحاد الأوروبي يسعى إلى وضع قواعد لمنظمة التجارة العالمـــية تقلل التكاليف والبيروقراطية. والاتحاد الأوروبي على استعداد لقبول معاملة خاصة وتفضيلية، وإعفاءات محـــتملة، ومســـاعدة تقنـــية لأقل البلدان نمواً وبعض البلدان الأخرى، حين يتعذر تنفيذ الالتزامات المتصلة بهذه القواعـــد. وينبغي أن يتم في المستقبل توفير أموال إضافية من الاتحاد الأوروبي لتقديم المساعدة الإنمائية والمساعدة المتصلة بالتجارة. وإذا طلبت البلدان المستفيدة ذلك، فيمكن توجيهها إلى تنفيذ تدابير تيسير التجارة المتصلة بمنظمة الـــتجارة العالمية وإلى بناء الهياكل الأساسية التجارية. وقد طبق الاتحاد الأوروبي أيضاً أحكام تيسير التجارة في مـــبادراته التجارية الثنائية والإقليمية، مثل اتفاقات النقل العابر الإقليمية أو الفصول المتعلقة بتيسير التجارة من اتفاقات الشراكات التجارية مع مناطق مجموعة دول أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ. وينبغي أن تضمن الأمانة أيضاً التعاون الداخلي في تنظيم اجتماع الخبراء المعني بالخدمات اللوجستية، وهو موضوع اقترحته لجنة التجارة.

٣١- وقـــال إن الاتحاد الأوروبي يرحب ويدعم أعمال الأونكتاد المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والأعمـــال الـــتجارية الإلكترونية لأغراض التنمية. وينبغي أن يلتزم الأونكتاد بنتائج مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات وبولاية المؤتمر، وأن يسعى، متى أمكن، إلى الاعتماد على الشراكات والتعاون مع المنظمات الأخرى، وألا يكتفي بالعمل في حدود ولايته واختصاصه.

٣٢- وقـــال ممثل **الاتحاد الروسي** إن بلده يولي أهمية كبيرة لتحسين القدرة التنافسية وتعزيز الطاقة الإنتاجية للمشـــاريع الصـــغيرة والمتوسطة الحجم. وأضاف أن الاتجاهات السائدة في عملية التدويل تبين أن هذه العملية تستطيع في ظروف معينة أن تحسن الطاقة الإنتاجية والتصديرية لمشاريع الأعمال في البلدان النامية عن طريق زيادة وصولها إلى الأسواق، وتحسين المعرفة بالإدارة، واعتماد التكنولوجيات الجديدة. ولهذا أهمية بالغة في البلدان التي

هـــي بصـــدد الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. وينبغي أن يواصل الأونكتاد دوره المهم في تعزيز قطاع النقل وتبســـيط الإجراءات التجارية، عن طريق تنظيم اجتماعات الخبراء والبحوث. وينبغي أن يواصل الأونكتاد تعزيز السياسات العامة المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والبرمجيات الحرة والمفتوحة المصدر، وأن يتعاون مع المنظمات الأخرى. ويتطلع الاتحاد الروسي إلى مواصلة التعاون مع الأونكتاد في جميع هذه المسائل.

٣٣- وأولى ممـــثل **الهـــند** أهمية كبيرة لأعمال لجان الأونكتاد التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من آليته الدولية الحكومية وأنشطته في مجال توافق الآراء، وأعرب عن أمله في أن تسفر المناقشات الموضوعية عن نتائج جوهرية تركز على التنمية.

٣٤- وقـــال ممـــثل **كولومبيا** إن نظام المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم لا يزال أصغر من أن يشكل قاعدة صلبة يرتكـــز عليها النمو الاقتصادي، وإنه لا يزال يتعين بذل جهود لزيادة أعداد مشاريع الأعمال المبتكرة وأفرقة البحوث والمراكز التكنولوجية. ومن المهم تهيئة بيئة تجعل تنظيم المشاريع أمراً جذاباً ومربحاً، فيتحقق بذلك تعزيز المعرفة والتعليم التكنولوجيين. والتعليم التكنولوجي ضروري للبلدان النامية لكي تنجح في ظل الاقتصاد تحققت لـــه العولمة.

٣٥- وينبغي ألا تقبل البلدان النامية نقل التكنولوجيا المتهالكة والبالية، وينبغي أن تعمل سوياً ومع المنظمات الدولية، بما فيها الأونكتاد، على وضع سياسات لتعزيز التكنولوجيات المبتكرة والمحققة لقيمة مضافة. ولا بد من إيجاد توازن بين تزايد الاستثمارات الخاصة والعامة في العلوم والتكنولوجيا لأغراض التنمية. ويجري توزيع موارد محـــدودة عـــلى مشاريع صغيرة عديدة، في حين أنه ينبغي التوسع في توجيهها إلى مشاريع أكبر تجتذب الابتكار التكـــنولوجي. وينبغي أن تحاول الحكومات تهيئة بيئات أعمال مواتية للابتكار عن طريق أمور منها زيادة فرص التسويق، وتوفير إطار قانوني ملائم، ووضع سياسات مبتكرة.

٣٦- ووافق ممثل **الصين** على أن تدويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم يمكنه أن يكون وسيلة فعالة لتحسين القـــدرة التنافسية للبلدان النامية. وتأمل الصين في أن يواصل الأونكتاد تعزيز أعماله في هذا الميدان، وأن يجري دراســـات تركـــز عليه، وأن يقدم المساعدة التقنية، ويتقدم بتوصيات تتعلق بالسياسات العامة، تراعي الأوضاع الخاصـــة لمختلف البلدان. وقد اتخذ عدد من التدابير لتهيئة بيئة تمكينية لدعم تطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم التي أصبحت قوة كبيرة في النمو الاقتصادي وإصلاح النظام في الصين؛ ولذلك، تتطلع الصين إلى حدوث تبادل متعمق للآراء وإلى التعاون بشأن التدابير الرامية إلى دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. وفيما يتعلق بقضـــية تيسير التجارة بوصفها محركاً للتنمية، لا بد من إيلاء العناية الواجبة لمختلف أنماط التنمية ومستوياتها في الـــبلدان؛ وينـــبغي أن يقوم الأونكتاد بتحليل مختلف العوائق التي تعترض التجارة، وبزيادة المساعدة التقنية وبناء القدرات في البلدان النامية تبعاً لذلك. وفي سياق مفاوضات منظمة التجارة العالمية المتعلقة بتيسير التجارة، لا بد من منح الأولوية لتقديم المساعدة المالية والتقنية إلى البلدان النامية وأقل البلدان نمواً، بغية تمكينها بطرقة أفضل من تنفيذ التزاماتها. وقد حققت الصين تيسير التجارة باتخاذ تدابير منها تحسين التشريعات، واتخاذ إجراءات ضريبية، وتحسين الشفافية، وتعزيز العلاقات التجارية. كما أنها شجعت بشدة تيسير التجارة الأقاليمية في منطقة ميكونغ الكبرى، عن طريق إطار عمل استراتيجي، وتوصلت إلى اتفاق بشأن النقل العابر مع منغوليا وروسيا.

٣٧- وأضاف أنه لن يتسنى تحقيق عولمة حقيقية للأعمال التجارية الإلكترونية دون المشاركة الكاملة من البلدان النامية. والمجتمع الدولي ملزم بواجب مساعدة البلدان النامية على تنمية أعمالها التجارية الإلكترونية وبسد الثغرة

المتمثلة في ضعف الهياكل الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وقلة المهارات في هذا المجال. ومن الأمور المستنسبة تنظيم الحوارات السياساتية، ودراسة تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والأعمال التجارية الإلكترونية؛ ويؤمل في مواصلة تعزيز هاتين المسألتين، وفي تقديم المساعدة التقنية وتحقيق بناء القدرات. والأعمال التجارية الإلكترونية واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أمران مهمان لتعزيز التصنيع. وقد تم بالفعل تنفيذ سلسلة من تدابير التيسير أسفرت عن إطار تنظيمي أولي، وزيادة الهياكل الأساسية، وزيادة أعداد مستخدمي الإنترنت والنطاق العريض، وزيادة حجم الصفقات التجارية الإلكترونية. وتتطلع الصين إلى الحصول على المساعدة من الأونكتاد وإلى تعزيز تعاونها معه في مجال الأعمال التجارية الإلكترونية.

٣٨- وشدد ممثل **كوبا** على أن تحرير التجارة العشوائي قد تسبب في زيادة الفقر، وأنه كان ينبغي للسياسات الاقتصادية والتجارية أن تساهم في القضاء على الفقر وزيادة العدالة الاجتماعية. ولا يوجد بعدُ حل واضح للعوائق الرئيسية التي تعترض وصول المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم إلى الأسواق الدولية؛ ولا غنى عن نظم الإدارة لضمان جودة المنتج والخدمة، والتكاليف التنافسية، والحصول باستمرار على المعارف المتعلقة بالأسواق والتكنولوجيا.

٣٩- وأضاف أن البلدان النامية لا تستطيع بعدُ التطلع إلى استغلال الإنترنت بالكامل نظراً لنقص الهياكل الأساسية والموارد والمهارات الموجودة فيها حالياً. ولمعالجة هذه المشكلة، أدخلت كوبا تعليم الحاسوب، وشمل ذلك المناطق الريفية، كما أن كوبا تشجع ما تقوم به المجتمعات المحلية للوصول إلى التكنولوجيات، مثل نوادي الحاسوب ومراكز المحاسبة في البلد؛ وهذه المراكز تقدم للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم خدمات إعلامية ومحاسبية وخدمات استشارية أخرى في مجال الإدارة. وينبغي توفير مؤشرات عن التدريب المقدم للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وعن مهاراتها فيها، وعن تقاسم استخدام التكنولوجيات، من أجل تقييم القدم المحرز. وتشكل تكلفة التوصيل بشبكة الإنترنت عائقاً أمام اعتماد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البلدان النامية، لأن تكاليف التوصيل بالشبكة يجب أن تُدفع عن حركة مرور المعلومات في الاتجاهين. وينبغي أيضاً التطرق إلى التعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجال نقل التكنولوجيا استناداً إلى التجارب الناجحة التي خاضتها بعض البلدان. وينبغي أيضاً للأونكتاد أن يقوم، بالتعاون مع وكالات أخرى، بإعداد مجموعة متكاملة من إجراءات وأدوات المساعدة على تطبيق التجارة الإلكترونية، تتضمن بناء القدرات، ومواد الدعم، والبرمجيات. وستكون كوبا مستعدة للتعاون في هذه الأنشطة وتقديم خبراتها فيها.

٤٠- وقال ممثل **نيجيريا** إن تقلص التصنيع في أفريقيا وتهميش أفريقيا في التجارة العالمية يرجعان إلى تدهور معدلات التبادل التجاري، والإفراط في الاعتماد على السلع الأساسية الأولية، ونقص القدرة التنافسية في مجال التصنيع. وما يقوض الجهود المبذولة لتحسين الطاقة الإنتاجية لأفريقيا عن طريق المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم هو الافتقار إلى التكنولوجيا، وقلة تكوين رؤوس الأموال، وبعض السياسات الحكومية. وأشاد بالأونكتاد لما يبذله من جهود تهدف إلى فك القيود التي تحجم إمكانات أفريقيا الصناعية. وقد بدأت نيجيريا، إقداماً منها على دعم تدويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر المتجه إلى الخارج، تدعيم صناعاتها المصرفية والتأمينية لجعلها من القوى الفاعلة الرئيسية في تعبئة رؤوس الأموال في أفريقيا. وقد كان لما بذله الأونكتاد من جهود لتعزيز النقل وتيسير التجارة في القارة تأثير حقيقي، غير أنه لا غنى عن المساعدة التي يقدمها الأونكتاد لبناء القدرة على تطبيق الأعمال التجارية الإلكترونية في أفريقيا.

## الفصل الثالث

# تحسين القدرة التنافسية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم عن طريق تعزيز القدرة الإنتاجية

(البند ٣ من جدول الأعمال)

٤١- إن العولمة وتحرير التجارة، مقرونَين بإحراز تقدم سريع في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، قد أوجدا حركات جديدة في الإنتاج وتنمية المشاريع وفي المنافسة الدولية. واستدعت هذه التطورات اتباع نهج جديد في تنمية المشاريع يعالج التفاعل فيما بين مختلف العوامل التي تدعم نمو المشاريع وقدرتها على المنافسة. وباتت البلدان بحاجة إلى وضع استراتيجيات لتنمية مشاريعها يُراعى فيها التفاعل بين القطاعين الخاص والعام.

٤٢- إن تجارب فرادى البلدان في وضع السياسات المتعلقة بالقدرة التنافسية للمشاريع قد تباينت تبايناً كبيراً. وقد شهدت آسيا مجموعة متنوعة جداً من الأوضاع، إلا أن عدداً من البلدان النامية قد نجح في إنعاش اقتصادات بموجب قواعد دولية جديدة وفي تحويل كثير من المشاريع المحلية إلى فعاليات عالمية. وكان ظهور الصين في الاقتصاد العالمي ظاهرة دولية قائمة على ظهور نظام إنتاج في عموم آسيا، كانت فيه المكونات المتطورة والسلع الإنتاجية وافدة من مقاطعة تايوان الصينية ومن جمهورية كوريا واليابان؛ وثمة مكونات ومدخلات أخرى جاءت من بلدان جنوب شرق آسيا. وجرت عملية التجميع النهائي في الصين، وتم تنسيق العمليات اللوجستية في أماكن مثل هونغ كونغ (الصين) وسنغافورة.

٤٣- وكان لهذه التطورات أثر كبير في المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في جميع أنحاء العالم. فكثير من مشاريع البلدان النامية كانت تجد صعوبة متزايدة في التنافس مع `نظام الإنتاج لعموم آسيا` الجديد هذا، الذي جمع بين تدني تكاليف اليد العاملة في الإقليم، وكفاءة عمله المشهودة وجودة هياكله الأساسية، وتكنولوجيته ذات الطراز العالمي، وممارساته الإدارية الممتازة، وموارده المالية المعتبرة، ووفورات الحجم الهامة فيه، وروابطه الواسعة بالاقتصاد العالمي. كما أن صعود الاقتصادات الآسيوية قد عمل على إيجاد أسواق محتملة جديدة، وباتت الشركات تجد سبلاً لتصدير سلعها إلى هذه الأسواق الجديدة الواعدة، فأتاحت بذلك فرص نمو كبيرة.

٤٤- ولمواجهة هذا التحدي، تعين على مشاريع البلدان النامية أن تعيد النظر في مواقفها الاستراتيجية. فقد بات اكتساب موضع في سلاسل القيم العالمية أمراً أهم منه في أي وقت سابق. وكان ثمة حاجة ملحة إلى الدعم الحكومي تجنباً للاستقطاب بين كبار الفعاليات الأساسية وصغار الموردين المحليين كيما يتسنى لهؤلاء الموردين جني مكاسب من الإنتاجية وزيادة القيمة المضافة لما يقومون به من عمليات.

٤٥- ولا ينبغي اعتبار تعزيز المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم هدفاً بحد ذاته، بل هو أداة لتعزيز الاقتصاد من خلال النهوض بمستوى إنتاجية المشاريع. وإن محركي الإنتاجية يمكن إيجادهم على صعيد الاقتصاد الكلي، حيث تؤدي الهياكل الأساسية والأطر التنظيمية دوراً أساسياً. وعلى صعيد الاقتصاد الجزئي، فإن درجة تقدم عمليات الشركات وجودة البيئة التجارية ينبغي أن يشكلا جزءاً لا يتجزأ من كل استراتيجية تنافسية لفرادى البلدان. في هذا السياق، قد تنهض مبادرات التجمعات بدور هام في زيادة فعالية سياسات تعزيز القدرة التنافسية، شريطة

تكيـــيفها مع الظروف المحددة للبلدان النامية. كما عملت مبادرات التجمعات على جملة أمور، من بينها إتاحة مردود أكبر على استثمار الموارد النادرة؛ فقد تم تصميمها بما ينسجم مع نهج أكثر شمولية من السياسات التي تركز على شركات بعينها؛ وأخيراً، يمكن توجيهها إلى مجالات تكون فيها إمكانات النمو للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجـــم في البلدان النامية هي الأعلى. كما يمكن للتجمعات أن تحفز على زيادة التفاعل والآثار غير المباشرة من شـــركة أو صناعة معينة إلى أخرى. وقُدِّم مقترح بشأن تبادل المعلومات بشأن الممارسات الجيدة في برامج تعزيز التجمعات في البلدان النامية.

٤٦- والـــتدويل وســـيلة هامـــة للنهوض بالقدرة التنافسية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. وهو يشمل اســـتراتيجيات للتصدي لمواطن الضعف الهيكلية العامة، وتدابير محددة لتعزيز شبكات الإنتاج الدولية من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر المتجه إلى الخارج، واستراتيجيات لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر الجيد، والنهوض بـــالقدرة المحلـــية عـــلى الإمداد عن طريق إقامة روابط مستدامة وذات منفعة متبادلة بين الشركات عبر الوطنية والمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

٤٧- وقـــدم "*تقرير اجتماع الخبراء المعني بتعزيز القدرة الإنتاجية لشركات البلدان النامية عن طريق التدويل*" (TD/B/COM.3/EM.26/3) رئـــيس ذلـــك الاجتماع (جنيف، ٥-٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥). وجاء في التقرير أن شركات البلدان النامية والمشاريع الكبيرة والمشاريع الصغيرة والمتوسطة آخذة في التدويل بشكل متزايد من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر المتجه إلى الخارج، بهدف تحسين قدرتها التنافسية وكفاءتها. فالاستثمار الأجنبي المباشر المتجه إلى الخارج يتيح فرصاً أكبر لتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب، حيث إن جُلّ هذه الاستثمارات قد ذهب إلى بلدان نامية أخرى، وعمل على تعزيز العلاقات بين الشمال والجنوب.

٤٨- واستمعت اللجنة إلى أمثلة عن بعض البلدان النامية التي أقرت بمنافع الاستثمار الأجنبي المباشر المتجه إلى الخارج وشجعت شركاتها على الذهاب إلى الخارج عن طريق تقديم دعم مؤسساتي ومعلومات وحوافز ضريبية، وتحريـــر بيئتها السياساتية، وتبسيط إجراءات الموافقة، وإيفاد بعثات استثمارية إلى الخارج لتقديم المساعدة على تخطيط المشاريع وتنميتها، والنهوض بالمهارات وتنمية الأسواق وتطوير العلامات التجارية، والمساعدة على إقامة اتصالات مع الشركات عبر الوطنية.

٤٩- ووُجِـــدت أوضـــاع معينة لإنجاح ما تقوم به شركات من البلدان النامية من عمليات تدويل. ونظراً لما يـــنطوي علـــيه ذلك من مخاطر، فمن الحصيف اتباع نهج تصاعدي في عملية التدويل. فوجود قاعدة سليمة من الشركات ذات الأسس الاقتصادية المتينة هو من الشروط المسبقة الضرورية قبل محاولة التوسع في الخارج، وكذلك اعـــتماد نمـــوذج واستراتيجية تجاريَين سليمَين ومناسبَين. ومن الأهمية أيضاً استخدام آليات التقليل من المخاطر، وتيسير تبادل الخبرات، واعتماد سياسة مناسبة ودعم مؤسساتي. كما يمكن النهوض بتدويل المؤسسات على هذا النحو عن طريق البحث والتحليل، وبخاصة بشأن ما للاستثمار الأجنبي المباشر المتجه إلى الخارج من أثر في القدرة التنافســـية للمؤسســـات المحلية وفي بلدان الموطن؛ وبذل جهود توعوية لمساعدة الحكومات والشركات التجارية للبلدان النامية على معرفة كيف يمكنها زيادة ما قد يترتب على التدويل من آثار مفيدة والتقليل من آثاره الضارة؛ وبرامج لبناء القدرات من قبيل برنامج "تكوين الفعاليات العالمية والإقليمية" بغية تبادل خبرات الشركات والبلدان بشأن تدويل الشركات؛ وجمع البيانات والمساعدة في مجالي المشورة السياساتية وبناء القدرات.

٥٠- وعرض أحد مُلاك أحد المشاريع الصغيرة والمتوسطة في أوغندا تجربة شركته الناجحة في مجال التدويل على البلدان المجاورة. ومن بين المنافع الرئيسية للتدويل بالنسبة لهذا المشروع توسع الأسواق وزيادة الربحية وزيادة الإفادة من منافع الأقلمة والتدويل وزيادة الثقة فيهما. وينبغي لشركات البلدان النامية أن تتكيف مع المنافسة وأن تغتنم الفرص التي يتيحها كل من التكامل الإقليمي والعولمة في سبيل البقاء. كما أن البقاء داخل البلد بينما تزداد المنافسة في الداخل والخارج على السواء لم يعد خياراً مطروحاً. ومن الأهمية في ذلك أن تركز المشاريع الصغيرة والمتوسطة على صناعات متخصصة المنافذ السوقية في مختلف الأسواق. ومن شأن انتهاج سياسات مناسبة لدعم الاستثمار الأجنبي المباشر المتجه إلى الخارج، فضلاً عن تنفيذ برامج إرشادية ولبناء القدرات، أن يساعد في جهود تدويل المشاريع.

٥١- وأعدت الأمانة مذكرة قضايا بشأن "*تعزيز الروابط بين الشركات عبر الوطنية والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم لتعزيز القدرة الإنتاجية لشركات البلدان النامية: منظور السياسات العامة*" (TD/B/COM.3/75)، يسَّرت التباحث بشأن مسألة تدويل المشاريع من خلال إقامة روابط تجارية.

٥٢- إن إقامة روابط مستدامة ومتبادلة المنفعة بين المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم والشركات عبر الوطنية وتعميق هذه الروابط يقتضي اتباع نهج شمولي في وضع السياسات العامة، يجمع بين تدخلات السياسة العامة بمختلف مستوياتها ويعالج مسألتي الاستثمار الأجنبي المباشر والشركات الصغيرة والمتوسطة. وينبغي لسياسات الربط الجيدة أن تجمع بين الشروط الإلزامية وتدابير التشجيع وإلغاء الضوابط الاقتصادية جزئياً. وتم حث طائفة من الفعاليات، بما فيها حكومات بلدان المنشأ والبلدان المضيفة، والقطاع الخاص المحلي، والمجتمع الدولي، على النهوض بدور ناشط في استخدام الاستثمار الأجنبي المباشر بما يعود بالمنفعة على المشاريع الصغيرة والمتوسط في البلدان النامية.

٥٣- وقُدِّم عدد من دراسات الحالات، جاء في أولها أن الاستثمار الأجنبي المباشر في المكسيك قد أدى دوراً بالغ الأهمية في دعم التصنيع وتوسيع القدرات التصديرية والمساعدة على تحديث القدرات الإنتاجية. وأن الأثر المفيد للاستثمار الأجنبي المباشر لم يكن لا فورياً ولا تلقائياً. وكانت الحكومة المكسيكية ناشطة جداً في وضع وتحسين معايير المقارنة بين أداء المشاريع الصغيرة والمتوسطة المحلية (أي في برنامج تنمية المورِّدين الذي جرى تنفيذه في مجموعة الشركات الإلكترونية في غوادالاخارا) كيما تصبح تلك المشاريع مورِّدة لكبار الشركات عبر الوطنية. واستُحدثت مجموعة من المراكز الإنتاجية لتشجيع الاعتماد على مصادر التوريد المحلية وزيادة مشاركة الشركات المحلية في سلاسل القيمة العالمية.

٥٤- وقد بدأت جنوب أفريقيا في تنفيذ طائفة من التدابير الناجحة دعماً للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، بغية تنمية قطاع هذه المشاريع والتشجيع على القيام بها. غير أن أثر التدابير الحكومية كانت تقيده عوامل مثل ضعف قاعدة المهارات وثقل العبء اللوائحي والآثار السلبية للفصل العنصري وقلة فرص الحصول على التمويل وتدني مستوى النمو المحلي. إن الاتساق المؤسساتي وتبادل المعلومات والتعاون فيما بين الشركات عبر الوطنية والشركات المحلية والحكومات وغيرها من المؤسسات، وتيسير إتاحة الخدمات للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الساعية إلى إقامة علاقات مع الشركات الوطنية الكبيرة، هي عوامل جوهرية من أجل تعزيز الروابط بين الشركات التجارية.

٥٥- وفي حالة أوغندا، ذُكر أن أفريقيا لم تتلق فقط كمية محدودة من الاستثمار الأجنبي المباشر بالقيم المطلقة، بل أيضاً نوعية متدنية من هذا الاستثمار. ولم تستفد أفريقيا استفادة تامة بعد من الآثار الإيجابية غير المباشرة. ومن جانب المشاريع الصغيرة والمتوسطة، ثمة نقص عام في الأُطر المؤسساتية والداعمة الوافية، ونتيجة لذلك، لم تسفر سياسات الخصخصة عن زيادة قدرة المشاريع الصغيرة والمتوسطة على المنافسة. وفي حالة البرازيل، ذُكر أن إقامة هيكل عام لتعزيز الروابط ينبغي أن يدعمها تحليل إضافي وأعمق لاحتياجات المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وللعلاقات وأوجه التآزر التي يمكن إقامتها بين سياسات الشركات، وتنمية الروابط.

## الفصل الرابع

# تحقيق الكفاءة في النقل وتيسير التجارة بغية تحسين مشاركة البلدان النامية في التجارة الدولية

(البند ٤ من جدول الأعمال)

٥٦- كان معروضاً على اللجنة، من أجل نظرها في هذا البند، الوثائق التالية:

"كفاءة النقل وتيسير التجارة لتحسين مشاركة البلدان النامية في التجارة الدولية" (TD/B/COM.3/72)؛

"تقرير اجتماع الخبراء المعني بتيسير التجارة كمحرك للتنمية" (TD/B/COM.3/EM.24/3)؛

"تيسير التجارة كمحرك للتنمية" (TD/B/COM.3/EM.24/2).

### ملخص قدمه الرئيس

٥٧- قام رئيس اجتماع الخبراء المعني بتحقيق الكفاءة في النقل وتيسير التجارة بغية تحسين مشاركة البلدان النامية في التجارة الدولية بعرض النتائج الرئيسية التي خلص إليها الاجتماع (TD/B/COM.3/72). ونظر الخبراء في القضايا المستجدة في مجال تيسير التجارة والنقل، واتفقوا على عناصر قد تعمل على إعاقة التجارة، من بينها تعدد اللوائح التنظيمية المتصلة بالنقل وانعدام التأمين وثقل عبء البيروقراطية. فالتقليل من البيروقراطية هو أمر هام من أجل مبادرة "النافذة الوحيدة" التي تنطوي، من بين أمور أخرى، على تبسيط عملية إعداد المستندات المتصلة بالتجارة. وثمة توافق في الآراء بين الخبراء على أن عملية تيسير التجارة تترتب عليها تكاليف فورية ومنافع مرجأة، وذكروا تجارب إيجابية في العالم النامي. ومن الجوهري الارتقاء بالهياكل الأساسية المادية وتدريب العملاء المحليين، وبخاصة في مجال وضع المعايير والقواعد واللوائح. ويلزم للبلدان أن تتجه صوب تيسير التجارة نظراً لما لذلك من أثر في القدرة التنافسية في التجارة الدولية وفي الاستثمار الأجنبي المباشر والإيرادات الضريبية، ونظراً لما قد يعود به من منافع على القطاعين العام والخاص.

٥٨- إن تيسير التجارة والنقل يتطلب مواصلة إدماج المشاريع الصغيرة والمتوسطة وإيلاء اعتبار للتكامل الإقليمي. ويتوقع أن يواصل الأونكتاد تقديم مساعدة تقنية في مجالي التدريب والتكنولوجيا الجديدة. واختتم الرئيس عرضه قائلاً إن الوقت قد حان للأخذ بأساليب جديدة لمساعدة البلدان النامية، كبرنامج تقديم المعونة من أجل التجارة (أيد - فور - تريد).

٥٩- وينبغي النظر إلى تيسير التجارة في إطار شامل قوامه تنمية قائمة على دعامتين، هما الهياكل الأساسية لقطاع النقل، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وإن مبادرة الأونكتاد دعماً لبلدان العبور والبلدان غير الساحلية تتصف بالأهمية، ويتطلب الأمر جهوداً مؤسساتية واسعة وقدرات بشرية كبيرة لوضع تدابير تيسير التجارة موضع التنفيذ. كما تدعو الضرورة إلى تقديم مساعدة تقنية ومالية وفق جدول زمني واضح وإلى التقليل من تكاليف التكيف. وأكد مندوب آخر ضرورة التآزر والتضافر بين مختلف الوسائط واعتماد استراتيجيات

للتحول الكيفي ضماناً لتخطيط النقل تخطيطاً متكاملاً. وينبغي للبلدان النامية أن تنهل من تجربة برنامج "ماركو بولـــو" الـــذي يضطلع به الاتحاد الأوروبي. وعرض أحد المندوبين آراء بشأن كيفية إقامة روابط ناجعة فيما بين الوسائط يتوسطها النقل البحري. ومن بين هذه الآراء استعراض الحالة الراهنة فيما يتعلق بنصيب كل وسط من الوسائط وتقويم الاختلالات بينها؛ وبناء الهياكل الأساسية اللازمة واستكشاف الروابط الثنائية الناجعة فيما بين جميع الوسائط المجدية وفق أحكام الدولة الأولى بالرعاية. واختتم المندوب بيانه داعياً إلى استكشاف مجالات تعاون البلدان الأعضاء مع الأونكتاد في هذا المجال.

٦٠- وقدمـــت المـــنظمة الجمركية العالمية لمحة عن آليات التشجيع على زيادة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في العمليات الجمركية. ومع تطور الاقتصادات وتوجهها إلى الخارج، تنشأ ضرائب جديدة وتخفض الرســـوم الجمركية وتنخرط السلطات الجمركية بصورة متزايدة في مجالات جديدة كإنفاذ حقوق الملكية الفكرية ومكافحة الجريمة وتيسير التجارة والنقل. وفي ضوء الاتجاهات الراهنة في التجارة والنقل والبيئة الأمنية ودور كفاءة التجارة والنقل في اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر، فإن المنظمة الجمركية العالمية تشجع أعضاءها بشكل متزايد على الأخذ بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وساق المتحدث أمثلة على آليات اعتمدتها منظمته للتشجيع على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بين أعضائها. وعدَّد المبادئ الأساسية لاتفاقية كيوتو المنقحة، وأبرز الـــدور الهام المسند إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحديث العمليات الجمركية، وقدم أمثلة على أوجه تطبيق هذه التكنولوجيا في المجال الجمركي.

٦١- وقدم ممثل منظمة التجارة العالمية عرضاً للحالة الراهنة للمفاوضات الجارية بشأن تيسير التجارة ولحصيلة إعـــلان هونغ كونغ الوزاري. ولاحظ المتحدث أن المقترحات تتعلق بمجموعة واسعة التنوع من البلدان المتقدمة والـــبلدان النامية، وأنه ما زال يلزم إعداد المقترحات النصية نظراً إلى مشروع النص القانوني المقرر تقديمه بحلول شهر تموز/يوليه ٢٠٠٦. ومن بين القضايا الملحة التي تستدعي اتخاذ إجراءات فورية بشأنها تقديم مساعدة إضافية إلى الـــبلدان النامـــية عـــلى تحديد احتياجاتها وأولوياتها وما يعتريها من ثغرات، وتحسين تفهمها لما يترتب على التكاليف من آثار، وترتيب التدابير ترتيباً تسلسلياً مناسباً. ومن المقرر أن تعقد في أقاليم شتى حلقات تدريبية لبناء القدرات بمشاركة الأونكتاد. ووجه نداء إلى البلدان المانحة ومنظمات دولية أخرى والقطاع الخاص لتقديم مزيد من المساعدة.

٦٢- وقدم متحدث من مصر عرضاً لتجربة بلده، أكد فيه أهمية تيسير التجارة كأداة إنمائية لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر وتعزيز نمو المشاريع. فتيسير التجارة أمر ذو أهمية خاصة بالنسبة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، لا ســـيما في ضوء المتطلبات الأمنية المستجدة. وعلى نحو ما يتضح من المقترحات المقدمة مؤخراً في منظمة التجارة العالمـــية، فإن ما يبذل من جهود في العام الجاري سيوجَّه نحو إحراز تقدم بشأن المساعدة التقنية وبناء القدرات. ويلزم أن يقوم بين البلدان النامية تفهم أفضل لكيفية ترابط الالتزامات بالمساعدة التقنية وبناء القدرات. وينبغي تحديـــد مصـــادر جديدة لتمويل حصيلة المفاوضات، كما ينبغي النظر في استحداث أشكال جديدة من المعاملة الخاصة والتفاضلية. ومن الجوهري كذلك الاستفادة من التجارب الإيجابية للبلدان النامية في مجالات تيسير التجارة والشراكات بين القطاعين العام والخاص وزيادة التعاون فيما بين المنظمات الدولية المعنية، بما فيها الأونكتاد.

٦٣- وأعـــاد أحد المندوبين إلى الأذهان بعض التحديات التي تتم مواجهتها في إتاحة المساعدة التقنية للبلدان كافـــة، واقـــترح الـــنظر في التعلم عن بُعد لدى بناء القدرات في مجال تيسير التجارة. فمن شأن هذه الوسائل الابتكارية أن تكفل جعل المساعدة التقنية وبناء القدرات في متناول مجموعة أوسع من الأعضاء.

٦٤- وكـــررت الوفـــود تأكيد ما لتيسير التجارة من أهمية من أجل التنمية والتحديات التي تواجهها البلدان المـــنخرطة في جهود تيسير التجارة. ولاحظ أحد المندوبين أنه يلزم للبلدان النامية أن تحدد احتياجاتها وأولوياتها كيما يتسنى لها أن تشارك بفعالية في مفاوضات منظمة التجارة العالمية. ولئن كان تيسير التجارة يعود بالمنفعة على الشركات الكبيرة والمشاريع الصغيرة والمتوسطة على السواء، فإن تدابير تيسير التجارة مكلفة، وتتحمل الحكومات تكاليفها عادة. ووجه أحد المندوبين نداءً إلى الأونكتاد والمنظمة الجمركية العالمية والبنك الدولية ومنظمات أخرى لمواصلة مساعدة البلدان النامية على تحديد احتياجاتها وأولوياتها وتنفيذ ما يتمخض عن ذلك من التزامات. وأقر مندوب آخر بما للأونكتاد من دور في مفاوضات منظمة التجارة العالمية في ضمان وضعه هواجس البلدان النامية في الاعتـــبار. فإلى جانب المساعدة التقنية وبناء القدرات، يتوقع من الأونكتاد أن يقدر المنافع وتكاليف التنفيذ المتصلة بمقترحات منظمة التجارة العالمية.

## الفصل الخامس

# تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتجارة الإلكترونية لأغراض التنمية

(البند ٥ من جدول الأعمال)

٦٥- كان معروضاً على اللجنة، من أجل نظرها في هذا البند، الوثائق التالية:

"تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتجارة الإلكترونية: اتجاهات وقضايا مختارة بشأن تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لجدول أعمال التنمية" (TD/B/COM.3/74)؛

"تقرير اجتماع الخبراء المعني بتسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والسياحة لأغراض التنمية" (TD/B/COM.3/EM.25/3)؛

"تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والسياحة لأغراض التنمية" (TD/B/COM.3/EM.25/2).

### ملخص قدمه الرئيس

٦٦- عرض هذا البند الموظف المسؤول عن شعبة الهياكل الأساسية للخدمات من أجل التنمية والكفاءة في التجارة، فقدم شرحاً لمساهمة الأونكتاد في المباحثات الدولية بشأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتجارة الإلكترونية، بما في ذلك في سياق مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات. ورداً على سؤال عن تعاون الأونكتاد مع منظمة السياحة العالمية التابعة للأمم المتحدة في ميدان السياحة الإلكترونية، أعاد إلى الأذهان أن الأونكتاد والمنظمة المذكورة قد اقترحا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ إنشاء شبكة سياحية تابعة للأمم المتحدة بهدف توضيح التنسيق وتعزيز التعاون الدولي في هذا الميدان. ومن المقرر أن يُعرَض على اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج مخطط مشترك متفق عليه بشأن هذه الشبكة، وأن يعرض المخطط على مجلس كبار الموظفين التنفيذيين في ٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٦.

٦٧- وقام رئيس اجتماع الخبراء المعني بتسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والسياحة لأغراض التنمية بعرض تقرير ذلك الاجتماع. فسلط الأضواء على تحديات وفرص ومدلولات السياحة الإلكترونية والتجارة الإلكترونية وما تقدمانه من حلول من أجل زيادة مشاركة منظمات إدارة الوجهات السياحية والمؤسسات السياحية للبلدان النامية في الأسواق السياحية. واقترح الخبراء مواصلة تبادل الحلول التقنية والتسويقية والاستراتيجية في هذا الميدان. وقُدِّم مقترحان يتطلبان قدراً قليلاً من الموارد، وهما: (أ) إنشاء بوابة على الإنترنت، و(ب) نشر أفضل الممارسات بواسطة رسالة إخبارية تحمل اسم "عالم منظمات إدارة الوجهات السياحية".

٦٨- وفي المناقشة التي أعقبت ذلك، تم تأكيد ضرورة مبادرة منظمات إدارة الوجهات السياحية والشركات السياحية إلى اعتماد وتنفيذ حلول واستراتيجيات فعالة فيما يتعلق بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. واقترح

أحد المندوبين إمكانية قيام محفل السياحة الإلكترونية المرتقب أن يُنشئه الأونكتاد مستقبلاً بضم قدرات وظيفية من شأنها تسريع إجراءات الهجرة للسياح.

٦٩- وقدمت الأمانة عرضاً شرحت فيه الدور الذي يمكن أن يضطلع به فرع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتجارة الإلكترونية في سياق تنفيذ ومتابعة توصيات مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات. وسيراعى في ذلك ما جاء في الوثائق الختامية للمؤتمر المذكور والقيمة المضافة من قبل الأونكتاد في مجالات محددة، من بينها بناء القدرات، وإيجاد بيئة تمكينية لاقتصاد المعلومات، واستحداث تجارة إلكترونية وعلوم إلكترونية.

٧٠- وتحدث رئيس مرحلة تونس للجنة التحضيرية لمؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات، فعرض آراءه بشأن حصيلة المؤتمر. وتحدث بصفته الشخصية، فقال إن تنفيذ توصيات المؤتمر ومتابعتها ينبغي ألا يتضمنا قيام أصحاب المصلحة كافة بتنفيذ مقررات المؤتمر واتخاذ إجراءات محددة بشأنها فحسب، بل أن يشملا أيضاً إيجاد آليات للتقييم والاستعراض، وإجراء مناقشات بشأن السياسات العامة. وأكد ضرورة إدماج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البرامج الإنمائية الوطنية، كما أكد دور لجان الأمم المتحدة وضرورة متابعة الأنشطة تمشياً مع قرار الجمعية العامة ٢٧٠/٥٧ باء. كما يلزم تنسيق الأنشطة اللاحقة لمؤتمر القمة العالمي بين جميع البرامج والوكالات المعنية من خلال إمكانية استحداث مجموعة لمجتمع المعلومات. وأكد ضرورة أن تتجنب فعاليات الأمم المتحدة التنافس فيما بينها في العملية اللاحقة لمؤتمر القمة العالمي. واقترح ثلاثة نهج رئيسية يمكن للأونكتاد أن ينخرط فيها عقب موافقة مجلس التجارة والتنمية على ذلك، وهي: وضع مؤشرات لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وبناء القدرات، واستحداث طرق لتطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مجالي التجارة الإلكترونية والعلوم الإلكترونية.

٧١- وتحدث عضو في فريق معني بقضايا مختارة في سياق متابعة توصيات مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات، فاستهل بيانه بتناول الأثر الاقتصادي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتكنولوجيات خدمات الإنترنت بوجه خاص. فبين أن هذه الخدمات تتيح تفاعلاً آلياً عبر الإنترنت بين حواسيب تدير عمليات تجارية مختلفة. ويمكن لهذا التفاعل أن يحدث بين شركات مختلفة ودون مدخلات بشرية. وينبغي لهندسة الخدمات أن تكون قائمة على أساس بروتوكولات عالمية، تم وضعها بالفعل من أجل توصيف الخدمات المقدمة عبر الإنترنت، والوصلات البينية، وسجل الخدمات. والخطوة التالية هي تحديد وتوحيد منطق إدارة الأعمال الذي يتيح هذا التفاعل. ونظراً لأن الخدمات المقدمة عبر الإنترنت تتيح توزيع العمل بين محطات عمل متعددة وهي متاحة من خلال الإنترنت، فإنها تساعد على إيجاد "معمل عالمي"، يتيح إمكانية انتقال عوامل الإنتاج العالمية. والتحدي الذي يواجه البلدان النامية هو: (أ) تدارك النقص في هياكل الإنترنت الأساسية وفي المهارات؛ و(ب) إمكانية المنافسة في بيئة حيث الثقة ووضع العلامات التجارية أمران جوهريان.

٧٢- وشدد مناظر آخر على أهمية تزويد واضعي السياسات العامة ببيانات موثوقة عن الأثر الاقتصادي والاجتماعي للتكنولوجيات الجديدة. وقال إن ندرة البيانات في البلدان النامية قد دفعت إلى إنشاء الشراكة المعنية بقياس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية. وأجرت هذه الشراكة استعراضاً عالمياً لمؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تم جمعها، واتفقت على قائمة بالمؤشرات الأساسية والمبادئ التوجيهية المنهجية في هذه التكنولوجيا، وعقدت حلقات تدريبية عديدة. ومن بين الخطط الموضوعية للمستقبل الإسهام في

جهود القياس الذي يدعو إلى بذلها برنامج عمل تونس بشأن مجتمع المعلومات، وهي: إجراء تقييم دوري لعملية وضع حصائل مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات موضع التنفيذ (الفقرات ١١٢-١١٩)، وبناء قدرات البلدان النامية في مجال الإحصاء (الفقرة ١١٨)، ورصد الفجوة في مجال التكنولوجيا الرقمية (الفقرة ١١٩).

٧٣- وقدمت أمانة الأونكتاد عرضاً لأنشطتها فيما يتعلق بالاستراتيجيات الوطنية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. فقد أسهم الأونكتاد في زيادة التوعية، وأسدى مشورة بشأن السياسة العامة من خلال تقاريره السنوية عن التجارة الإلكترونية والتنمية، وقدم مساعدة بشأن مسألتين متعددتي المجالات، هما: (أ) إيجاد بيئة قانونية تمكينية، من خلال دورته التدريبية المعنونة "TrainForTrade" (برنامج التدريب التجاري) بشأن الجوانب القانونية للتجارة الإلكترونية؛ و(ب) قياس أثر سياسات أثر المعلومات والاتصالات. وأخيراً فإن *تقرير اقتصاد المعلومات* المقرر صدوره قريباً سوف يقترح إطاراً لاستعراض سياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

٧٤- وتحدث مناظر آخر عن معلومات الائتمان الإلكتروني كأداة لتحسين إمكانية حصول المشاريع الصغيرة والمتوسطة على التمويل. فهذه المشاريع هي عادة في وضع غير مؤات للحصول على قروض وائتمان تجاري، والسبب في ذلك يعود بصفة رئيسية إلى عدم وجود سجلات أداء لديها. وقد أفضت زيادة المعلومات عن الائتمان إلى زيادة استقرار القطاع المالي وتخصيص رؤوس الأموال، وبالتالي إلى التقليل من المخاطر وتحسين الأوضاع من أجل النمو الاقتصادي. وللشراكات المقامة بين القطاعين العام والخاص من أجل تنمية المعلومات عن الائتمان إمكانات كبيرة لتيسير فرص حصول المشاريع الصغيرة والمتوسطة على الائتمان، وبإمكان تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تيسير إقامة هذه الشراكة. ففي تايلند مثلاً، أُقيمت شراكة بين وزارة التجارة ووزارة العدل والقطاع الخاص، استخدمت فيها نظم قوامها الإنترنت لسد الثغرات في المعلومات عن الائتمان، مما أسفر عن إتاحة ملخصات ائتمانية على الإنترنت عما يزيد عن ٠٠٠ ٧٠٠ شركة.

٧٥- وعن موضوع السياسات المتصلة بالبرمجيات المجانية والمفتوحة المصادر، عرضت الأمانة ما أنجزه الأونكتاد مؤخراً من عمل في سبيل زيادة الوعي بين واضعي السياسات، وتشجيع أصحاب المصالح المتعددة على التباحث بشأن السياسات المتصلة بالبرمجيات المجانية والمفتوحة المصادر، وتنمية قدرات هذه البرمجيات على مستوى واضعي السياسات.

٧٦- كما نوقش *تقرير اقتصاد المعلومات* وصلاته بالحوار الذي تقيمه اللجنة بشأن السياسة العامة لتسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتجارة الإلكترونية لأغراض التنمية. واقترح أحد المندوبين إمكانية توسيع نطاق تغطية بعض المواضيع، ومن بينها المناقشة المتعلقة بالوصل بشبكة الإنترنت، وتحليل البيانات الإحصائية، ودور الاستراتيجيات الدولية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتعاون الدولي، فضلاً عن الاتفاقات التجارية المتصلة بخدمات وسلع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

## الفصل السادس

# تنفيذ استنتاجات اللجنة وتوصياتها المتفق عليها

(البند ٦ من جدول الأعمال)

٧٧- كانت الوثيقة التالية معروضة على اللجنة من أجل نظرها في هذا البند:

"تقرير مرحلي عن تنفيذ توصيات اللجنة المتفق عليها في دورتها التاسعة" (TD/B/COM.3/73).

وكملت الأمانة المعلومات الواردة في التقرير بعرض لكل بند جوهري من بنود جدول الأعمال وبتعليق عليه.

### ملخص قدمه الرئيس

٧٨- في مجال تحسين القدرة التنافسية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم عن طريق تعزيز قدرتها الإنتاجية، قدمت الأمانة تقريراً عن عملها المستمر في تحديد السياسة العامة من خلال اجتماع الخبراء الذي قدم تقريره إلى اللجنة، من خلال الحلقات الدراسية الوطنية، ومن خلال سلسلة من دراسات الحالات القطرية عن تدويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه إلى الخارج. وأعرب المشاركون في اجتماع الخبراء عن ارتياحهم الشديد لما جرى من مناقشات موضوعية. كما أجرت الأمانة سلسلة من دراسات الحالات القطرية عن أفضل الممارسات في تعزيز روابط الأعمال التجارية من منظور السياسات العامة. ونوّهت الأمانة أيضاً بمشروع البحوث الجاري المشترك بين منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والأونكتاد، الذي يتوقع أن يتمخض عن توصيات السياسة العامة بشأن كيفية مشاركة المشاريع الصغيرة والمتوسطة للبلدان النامية في سلاسل القيم العالمية.

٧٩- واستجابة للتوصية الداعية إلى مواصلة المساعدة التقنية وبناء القدرات من أجل إيجاد بيئة مفضية إلى المشاريع الصغيرة والمتوسطة، أحاطت الأمانةُ اللجنةَ علماً بالتقدم المحرز في برنامج تطوير المشاريع (إمبريتيك). وتم ترسيخ تواجد البرنامج في أمريكا اللاتينية وبلدان أفريقيا الناطقة بالإنكليزية وبلدانها الناطقة بالفرنسية، وثمة مقترح لمشروع لتنفيذ البرنامج في جنوب آسيا وجنوب شرقها. ونظّم الأونكتاد الاجتماع الثاني عشر لمدراء برنامج إمبريتيك، حيث الاستدامة وتقدير الأثر مسألتان أساسيتان، وحيث تم تأكيد الحاجة إلى مواصلة الأونكتاد دعمه في الاستراتيجيات وضمان الجودة والتواصل الشبكي والتدريب. وثمة مشروع تقييم من المقرر أن ينفذه إمبريتيك، من شأنه أن يصبح جزءاً من المتابعة المنظمة، وأن يجسد أثر البرنامج في تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وفعالية المراكز، وأن يبين ما يحدث في المشاريع من تغييرات إيجابية نتيجة للتدريب. وأخيراً، أشارت الأمانة إلى برنامج الأونكتاد لإقامة روابط بين المشاريع التجارية وإلى مجموعة أدوات هذا البرنامج. وقد بدأ تنفيذ البرنامج في البرازيل وأوغندا، وثمة إمكان لتوسيع نطاقه بحيث يشمل فييت نام وإثيوبيا.

٨٠- وقامت الأمانة باستعراض ورصد ما حدث من تطورات متصلة بتحقيق الكفاءة في النقل وتيسير التجارة بغية تحسين مشاركة البلدان النامية في التجارة الدولية. وقدمت تقريراً عن هذه التطورات من خلال *استعراض*

*النقل البحري* الذي تصدره سنوياً *ورسالة النقل الإخبارية* التي تصدرها فصلياً، ومن خلال وثائق ومواد تدريبية وحلقات دراسية دولية وإقليمية ووطنية. كما نظمت الأمانة اجتماع الخبراء بشأن تيسير التجارة كمحرك للتنمية، الـــذي قـــدم تقريره إلى اللجنة. كما قدمت الأمانة تقريراً عما تقدمه من مساعدة للبلدان النامية في مفاوضات مـــنظمة التجارة العالمية الجارية بشأن تيسير التجارة، بتمويل من السويد وإسبانيا من خلال الصندوق الاستئماني الملائم. هذه المساعدة قوامها ٢٠ مذكرة تقنية بشأن تدابير مطروحة لتيسير التجارة، وتنظيم أربع حلقات دراسية إقليمية تضم مندوبين مقرهم في جنيف، والمشاركة في خمس حلقات تدريبية إقليمية لمنظمة التجارة العالمية، وتنظيم طاولتين مستديرتين لمجموعات البلدان. كما استضاف الأونكتاد اجتماعاً للشراكة العالمية لتيسير النقل والتجارة واجتماعاً مشتركاً بين الوكالات بشأن تيسير التجارة.

٨١- وقدمـــت الأمانـــة مساعدة تقنية ومساعدة لبناء القدرات في تيسر النقل والتجارة من خلال مواصلة استيفاء وتنفـــيذ الـــنظام الآلي للبيانات الجمركية (آسيكودا). كما استهدفت أنشطة موجهة إلى أقل البلدان نمواً بشأن تحديد الاحتياجات والأولويات وبشأن وضع مناهج عمل لتيسير التجارة. وواصلت الأمانة دعم وضع ترتيبات متصلة بالنقل العابـــر في إطار المشروع الممول من الحساب الإنمائي والمتعلق بتيسر التجارة والنقل لدى البلدان النامية غير الساحلية وبلـــدان المـــرور العابـــر النامـــية. كما أُطلعت اللجنة على الأعمال المستمرة في مشاريع أفغانستان ومنظمة التعاون الاقتصادي وباكستان بشأن تيسير النقل والتجارة. ويقوم الأونكتاد برصد ما للتدابير الأمنية من أثر في النقل البحري، وأعـــد وثائق تقنية متصلة بذلك من أجل البلدان النامية؛ كما شرع في دراسة استقصائية كبيرة النطاق بشأن تجارب وآراء الأطراف المتأثرة بنظام الأمن البحري الجديد. وأخيراً، تواصل الأمانة تعاونها الوثيق مع لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (الأونسيترال) بإسهامها بنشاط في ما تقوم به اللجنة من عمل على إعداد صك قانوني بشأن النقل.

٨٢- كما قدم الأونكتاد تقريراً عما يواصل القيام به من بحوث وأعمال تحليلية موجهة نحو السياسات بشأن ما يترتب على مختلف جوانب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتجارة الإلكترونية من آثار في التجارة والتنمية. والوســـيلة الرئيسية لنشر هذا العمل هي *تقرير اقتصاد المعلومات*، الذي يشمل فصولاً عن مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فيما يتعلق بالتنمية والاتجاهات، وعن التوصيل بشبكات الإنترنت الدولية الرئيسية، وعن التمويل الإلكتروني والسياحة الإلكترونية، وعن المسائل الأمنية المتصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وفرع الأمانة المختص بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والأعمال التجارية الإلكترونية هو جهة الوصل المعنية بعملية مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات، ويتيح بالتالي محفلاً للمناقشة الدولية وتبادل الخبرات دولياً بشأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والأعمال التجارية الإلكترونية وتطبيقاتها من خلال أنشطة عدة، من بينها تنظيم اجتماعين مواضيعيين بشأن الآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وبشأن قياس مجتمع المعلومـــات، وندوة نقاش بشأن المرحلة الثانية لمؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات بشأن البرمجيات المجانية والمفـــتوحة المصـــادر. كمـــا يشارك الأونكتاد في أنشطة فرقة عمل الأمم المتحدة المعنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وفي الشبكة العالمية لموارد السياسة الإلكترونية.

٨٣- ويُحرَز تقدم لا بأس به في العمل على قياس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في إطار شراكة الأونكتاد الحادي عشر المتعلقة بقياس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية. واتُفق على قائمة أساسية لمؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، نُشرت في مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات المعقود في تونس أثناء تظاهرة

نُظمت على هامش المؤتمر بشأن هذا الموضوع. كما نشرت نتائج عملية استعراضية بشأن الوضع العالمي لمؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وقدم الأونكتاد مساهمات موضوعية إلى حلقات تدريبية إقليمية بشأن بناء القدرات عقدت في غرب آسيا وفي أفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وقدم خدمات استشارية إلى فرادى البلدان من خلال حلقات تدريبية واجتماعات وطنية. كما أنجزت الأمانة دراستها الاستقصائية السنوية الثانية بشأن المؤشرات التجارية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، استخدمت في إعداد تقرير اقتصاد المعلومات. وعكف الأونكتاد أيضاً على تصميم موقعه على الإنترنت المعنون "قياس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات" وعلى إعداد قاعدة بياناته. وأخيراً، ساهم الأونكتاد في بناء القدرات في مجال تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية، من خلال أنشطة متصلة بالسياحة الإلكترونية والبرمجيات المجانية والمفتوحة المصادر. كما وضع مبادرة الأونكتاد المتعلقة بالسياحة الإلكترونية واستحدث موقعاً خاصاً بها. ونفذ برنامجه للتدريب التجاري (TrainForTrade) بشأن السياحة الإلكترونية، ونظم اجتماع الخبراء بشأن تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والسياحة لأغراض التنمية، وأقام تظاهرة بشأن السياحة الإلكترونية نظمت على هامش مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات. كما أقامت الأمانة شراكتين مع البرازيل ومع شركة نوفِلّ بشأن بناء القدرات في مجال البرمجيات المجانية والمفتوحة المصادر، وقدمت تدريباً على هذه البرمجيات من خلال الدورات التدريبية المنصوص عليها في الفقرة ١٦٦ من خطة عمل الأونكتاد.

٨٤- واستفسر بعض المندوبين عن كيفية ضمان الأونكتاد أن ما يجري الاضطلاع به من بحوث بشأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات سيتم إبقاء التركيز فيه على البلدان النامية وتنميتها. وأحالت الأمانة المندوبين إلى تقرير اقتصاد المعلومات، الذي يورد دوماً معلومات من البلدان النامية، وكل فصل فيه يتضمن توصيات بشأن السياسة العامة وتوصيات عملية موجهة إلى البلدان النامية. والاسم الجديد لتقرير اقتصاد المعلومات يجسد بشكل أفضل الطرق الكثيرة التي يجري فيها استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بشكل متزايد في العملية الإنتاجية وفي سلاسل القيم. واقترح أحد المندوبين إيجاد السبل الكفيلة بإقامة روابط أوثق من الروابط الوثيقة أصلاً القائمة بين برنامج عمل اللجنة وقضايا السياسة العامة المطروحة في تقرير اقتصاد المعلومات كيما يتسنى الاستفادة من النتائج التي يخلص إليها التقرير في عملية بناء توافق الآراء. ومن هذه الطرق إصدار التقرير في أقرب وقت ممكن من تاريخ انعقاد اللجنة. كما اقترح على الأونكتاد أن ينهض بدور في إنشاء محفل افتراضي بشأن تمويل مجتمع المعلومات، على نحو ما أوصى به برنامج عمل تونس لمجتمع المعلومات (الفقرة ٢٧(ز))؛ وبينت الأمانة أن من الأفضل أن تتولى منظمة أخرى العمل على إنشاء ذلك المحفل.

٨٥- وطُرح سؤال عن كيفية قيام الأمانة بعمليات تقييم لما أنجزته من عمل في مجالي تيسير الأعمال التجارية والتنمية. وفيما يتعلق بما أُنجز من عمل في مجال القدرة التنافسية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، ساقت الأمانة مثالاً مشروع تقييم برنامج تنظيم المشاريع (إمبريتيك)، وأعادت إلى الأذهان ما صدر من جهات مستفيدة كأوغندا من ردود فعل إيجابية. وفيما يتعلق بتيسير التجارة، فإن نجاح برامج كالنظام الآلي للبيانات الجمركية (آسيكودا) يتجلى في استمرار ورود طلبات من جهات مستفيدة، معظمها مستعدة لتحمل تكاليف تنفيذها. كما وردت ردود فعل إيجابية للغاية على *تقرير اقتصاد المعلومات*، الذي أصبح بصورة متزايدة مرجعاً للبلدان النامية بشأن مناقشات السياسة العامة المتصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

## الفصل السابع

# الإجراءات التي اتخذتها اللجنة

٨٦- اعـــتمدت اللجنة في جلستها العامة الختامية المعقودة في ٢٤ شباط/فبراير ٢٠٠٥ توصياتها المتفق عليها بشأن البنود ٣ و٤ و٥ و٦ من جدول الأعمال (انظر الفصل الأول أعلاه). وفي هذا الصدد، أحاطت اللجنة علماً بـــتقارير اجتماعات الخبراء الـــواردة في الوثائـــق التاليـــة: TD/B/COM.3/EM.24/3 وTD/B/COM.3/EM.25/3 وTD/B/COM.3/EM.26/3. كمـــا أحاطت علماً بالتقرير المرحلي المقدم من الأمانة عن تنفيذ توصيات اللجنة المتفق عليها في دورتها التاسعة (TD/B/COM.3/73) .

٨٧- وفي الجلســـة ذاتها، وفي إطار البند ٧ من جدول الأعمال، أقرت اللجنة جدول الأعمال المؤقت لدورتها الحادية عشرة (انظر المرفق الأول أدناه)، وكذلك المواضيع التي ستتناولها اجتماعات الخبراء المقرر انعقادها في عام ٢٠٠٥ (انظر المرفق الثاني أدناه).

## الفصل الثامن

# المسائل التنظيمية

### ألف – افتتاح الدورة

٨٨- قام السيد بيتر فروهلر، الموظف المسؤول عن شعبة تسخير الهياكل الأساسية الخدمية لأغراض التنمية والكفاءة التجارية بالأونكتاد، بافتتاح الدورة العاشر للجنة المشاريع وتيسير الأعمال التجارية والتنمية، بقصر الأمم في جنيف في ٢١ شباط/فبراير ٢٠٠٦.

### باء – انتخاب أعضاء المكتب
(البند ١ من جدول الأعمال)

٨٩- في الجلسة العامة المعقودة في ٢١ شباط/فبراير ١٠٠٦، انتخبت اللجنة الأشخاص التالية أسماؤهم لعضوية مكتبها:

| | |
|---|---|
| الرئيس: | السيد يوري أفاناسييف (الاتحاد الروسي) |
| نواب الرئيس: | السيدة دينار سينورات (إندونيسيا) |
| | السيد إيمانويل فاركوه (فرنسا) |
| | السيدة مِليسّا كيهو (الولايات المتحدة الأمريكية) |
| | السيد خوليو فاسكِس روكه (كوبا) |
| | السيد المصطفى آيت عَمر (المغرب) |
| المقرر: | السيد عَمرو الجويلي (مصر) |

### جيم – إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

٩٠- في الجلسة ذاتها، أقرت اللجنة جدول الأعمال المؤقت المعمم في الوثيقة TD/B/COM.3/71. وبناءً على ذلك، أصبح جدول الأعمال للدورة العاشرة على النحو التالي:

١- انتخاب أعضاء المكتب

٢- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

٣- تحسين القدرة التنافسية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم عن طريق تعزيز القدرة الإنتاجية

٤- تحقيق الكفاءة في النقل وتيسير التجارة بغية تحسين مشاركة البلدان النامية في التجارة الدولية

٥- تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتجارة الإلكترونية لأغراض التنمية

٦- تنفيذ استنتاجات اللجنة وتوصياتها المتفق عليها

٧- جدول الأعمال المؤقت للدورة الحادية عشرة للجنة

٨- مسائل أخرى

٩- اعتماد تقرير اللجنة المقدم إلى مجلس التجارة والتنمية.

## دال - اعتماد تقرير اللجنة المقدم إلى مجلس التجارة والتنمية

٩١- قررت اللجنة في جلستها العامة الختامية المعقودة في ٢٤ شباط/فبراير ٢٠٠٦ تضمين تقريرها الملخصات التي قدمها الرئيس بشأن البنود ٣ و٤ و٥ و٦. وأذنت للمقرر إكمال التقرير في ضوء مداولات الجلسة العامة الختامية.

## المرفق الأول

# جدول الأعمال المؤقت للدورة الحادية عشرة للجنة

١- انتخاب أعضاء المكتب

٢- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

٣- تحسين القدرة التنافسية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم عن طريق تعزيز القدرة الإنتاجية

٤- تحقيق الكفاءة في النقل وتيسير التجارة بغية تحسين مشاركة البلدان النامية في التجارة الدولية

٥- تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتجارة الإلكترونية لأغراض التنمية

٦- تنفيذ استنتاجات اللجنة وتوصياتها المتفق عليها

٧- جدول الأعمال المؤقت للدورة الثانية عشرة للجنة

٨- مسائل أخرى

٩- اعتماد تقرير اللجنة المقدم إلى مجلس التجارة والتنمية.

## المرفق الثاني

# المواضيع المتفق عليها التي ستتناولها اجتماعات أفرقة الخبراء في عام ٢٠٠٦

**الموضوع الأول: تحسين القدرة التنافسية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم عن طريق تعزيز القدرة الإنتاجية**

**المحور: أفضل الممارسات وخيارات السياسة العامة في تعزيز الروابط التجارية بين المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم والشركات عبر الوطنية**

١- تُظهِر البيانات أنه لا يوجد في البلدان النامية سوى عدد محدود من المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم (أقل من ١٠ في المائة) مستعدة استعداداً جيداً للأوضاع الجديدة والمنافسة المتزايدة في الأسواق العالمية. والتدويل هو أحد السبل الجوهرية لتعزيز القدرة التنافسية لشركات البلدان النامية. ويقتضي الأمر جهوداً متضافرة وسياسات وتدابير منتظمة لتيسير الارتقاء بالقدرات الإنتاجية المحلية عن طريق التدويل، بطرق من بينها انتهاج استراتيجيات من قبيل إقامة روابط تجارية بين المشاريع الصغيرة والمتوسطة والشركات عبر الوطنية، والاندماج في سلاسل قيمية عالمية، والاستثمار في الخارج.

٢- وتتمثل إحدى الفرص السانحة لجني المنافع المحتملة المتأتية من التجارة العالمية في إقامة روابط تجارية بين المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم والشركات الفرعية الأجنبية. وربما كانت هذه الروابط هي الطريقة التي يتعين فيها على الجزء التابع للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الذي يتمتع بأعلى إمكانات النمو أن ينهض بقدرته التنافسية عن طريق تحسين الحصول على سلسلة من الموارد الحرجة التي يُفتقَر إليها، وأهمها الوصول إلى الأسواق الدولية والتمويل والتكنولوجيا والمهارات الإدارية والمعارف.

٣- ولسلطات البلدان النامية المضيفة دور أساسي تؤديه للتأكد من إقامة روابط مفيدة للطرفين، ومن زيادة ما للاستثمار الأجنبي المباشر من أثر إيجابي في القدرة الإنتاجية المحلية. وفي هذا الشأن، تدعو الحاجة إلى إنجاز مزيد من العمل بغية تحديد أفضل الممارسات والسياسات الدولية في تعزيز الروابط التجارية وتنفيذها، كما يلزم وضع قائمة مرجعية بمبادئ هذه الممارسات تشجيعاً لتكرار البرامج الناجحة لصالح الحكومات المهتمة والشركات عبر الوطنية والمؤسسات الداعمة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. ومن الأهمية أيضاً تقدير ما لهذه الروابط من أثر في تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

٤- وسيستفيد اجتماع الخبراء مما تخلص إليه الدراسة الاستقصائية للأونكتاد من نتائج بشأن "أفضل الممارسات في تعزيز الروابط التجارية من منظور السياسة العامة"، كما سيستفيد من العِبَر المستخلصة مما يضطلع به الأونكتاد من مشاريع مساعدة تقنية في هذا المجال.

**الموضوع الثاني: تحقيق الكفاءة في النقل وتيسير التجارة بغية تحسين مشاركة البلدان النامية في التجارة الدولية**

**المحور: حلـــول تكنولوجيا المعلومات والاتصـــالات مـــن أجل تيسير التجارة عند المعابر الحدودية والموانئ**

٥- إن التطورات التي حدثت مؤخراً في التجارة الدولية والنقل قد أفضت إلى زيادة استخدام تكنولوجيات المعلومـــات والاتصالات من قبل التجار ومقدمي خدمات النقل. كما كان لذلك أثر لا يستهان به في العمليات الجمركية وغيرها من العمليات عند المعابر الحدودية والموانئ.

٦- ويتوقع أن تؤدي تكنولوجيات المعلومات والاتصالات دوراً متزايداً في وضع وتنفيذ برامج التحديث الجمركي وغيرهـــا مـــن تدابير تيسير التجارة والنقل. وبإمكان أوجه تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات اختصار فترات الانـــتظار عند المعابر الحدودية وفي الموانئ، وتأمين التجهيز المناسب للرسوم، الجمركية وغيرها، وتبسيط الإجراءات، وتوفـــير المعلومات في حينها للقَيِّمين على تشغيل وسائل النقل. إن استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في مجـــالات من قبيل الجمارك والأتمتة والتوثيق الإلكتروني والتزويد مسبقاً بالمعلومات في مجالي النقل والإمداد يحتمل أن يســـتمر في الـــنمو في السنوات القادمة. وعلى البلدان النامية أن تتخذ زمام المبادرة في جني المنافع كاملة من أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المتاحة عالمياً للتقليل من تكاليف المعاملات وزيادة القدرات التوريدية.

٧- إن المفاوضات الجارية في منظمة التجارة العالمية بشأن تيسير التجارة قد أسفرت عن مجموعة من المقترحات الرامية إلى تحسين وتوضيح المواد الخامسة والثامنة والعاشرة لمجموعة الغات. وثمة عدد من هذه المقترحات تكنولوجي القـــوام، وإن قـــدرة البلدان النامية على وضع ما يتمخض عنها من التزامات ستتوقف بدرجة كبيرة على إمكانية وصولها بصورة فعالة إلى تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وعلى فعالية استخدامها لهذه التكنولوجيات.

٨- وســـيقوم الخـــبراء بتحلـــيل الاتجاهات التي حدثت مؤخراً في التجارة والنقل، فضلاً عما نشأ عنها من متطلـــبات للتحديـــث الجمركي وغير ذلك من تدابير تيسير التجارة والنقل، على الصعيدين الوطني والإقليمي. وستكون هذه المتطلبات متصلة بما هو متاح من أدوات لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، كبرنامج النظام الآلي للبـــيانات الجمركـــية (آسيكودا)، وإمكانية تطبيقها على الأوضاع الواقعية في البلدان النامية وأقل البلدان نمواً. وسيواصل الخبراء بحث متطلبات بناء القدرات والمساعدة التقنية من أجل وضع تدابير محددة لتيسير التجارة استناداً إلى التكنولوجـــيا، ومن بينها التدابير المتعلقة بالبيئة المؤسساتية والتجارية والقانونية والتشغيلية المتصلة بالعمليات الجمركية وغيرها عند المعابر الحدودية والموانئ.

**الموضوع الثالث: تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتجارة الإلكترونية لأغراض التنمية**

**المحور: دعماً لتنفيذ ومتابعة توصيات مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات: تكنولوجيات المعلومات والاتصالات كأداة تمكينية للنمو والتنمية**

٩- ســـينظَّم اجـــتماع الخبراء هذا في إطار مساهمة الأونكتاد في متابعة توصيات مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات، حيث سيَعرِض ما لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات من وقع في التنمية والنمو الاقتصاديين، وما لها

من أهمية في الإجراءات المتخذة على الأصعدة الوطنية والإقليمية والعالمية تنفيذاً لحصائل المؤتمر. وسيُعقد الاجتماع على سبيل المتابعة لاجتماع مؤتمر القمة بشأن الموضوع "الأثر الاقتصادي والاجتماعي لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات" المعقود في غواتيمالا في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، والذي تم التركيز فيه على آخر ما جرى من بحوث بشأن الأثر الاقتصادي والإنمائي لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات.

الأهداف:

- عرض ومناقشة آخر الأدلة العملية على أثر تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في النمو الاقتصادي وفي قدرة الشركات على المنافسة وفي التجارة والعمالة، لا سيما في البلدان النامية.
- الإسهام في المناقشة بشأن دور تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في التقليل من الفقر، في سياق متابعة مؤتمر القمة العالمي المعقود في نيويورك في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥.
- تزويد واضعي السياسات بوقائع محددة عما لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات من منافع في التنمية الاقتصادية، بغية تحديد أهداف معينة لدى وضع السياسات على الصعيدين الوطني والعالمي.
- الإسهام في مناقشات منظمة التجارة العالمية بشأن التجارة الإلكترونية وما لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات من أثر في اتفاقات التجارة المتعددة الأطراف.
- إدراج قضايا الجنسين في صلب المناقشة.
- يمكن للبيانات المقدمة أن توفر أساساً لمساهمات في تقرير اقتصاد المعلومات لعام ٢٠٠٧.

وستتناول البيانات المقدمة نتائج البحوث الأكاديمية فضلاً عن النتائج المستخلصة من المشاريع والأعمال التجارية.

الشركاء الممكنون: منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومنظمة العمل الدولية، (وربما التحالف العالمي/غرفة التجارة الدولية/لجنة التنسيق لمحاوري دوائر الأعمال/مركز التجارة الدولية).

## اجتماع الخبراء المخصص في عام ٢٠٠٦

## بناء القدرات في البلدان النامية: التدريب والتواصل الشبكي وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات

### خلفية الاجتماع وغرضه

١٠- إن اجتماع فريق الخبراء بشأن **بناء القدرات في البلدان النامية: التدريب والتواصل الشبكي وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات** هو ناشئ عما قام به الأونكتاد من عمل بشأن التدريب وبناء القدرات،

وهو متابعة لاجتماع فريق الخبراء بشأن تنمية الموارد البشرية وتدريبها في مجال الخدمات الداعمة للتجارة، الذي عقد في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠.

١١- وفي الواقع أن كثيراً من البلدان النامية يجد صعوبة في مواجهة التحديات على الساحة الاقتصادية الدولية، ويعود ذلك جزئياً إلى قلة المهارات والمعرفة والتفهم الضروريين من أجل العثور على المعلومات ذات الصلة من أجل صياغة وتنفيذ السياسات التجارية والإنمائية، ومن أجل تحليل هذه المعلومات وتفصيلها وتطبيقها. وإن واضعي القرارات في هذه البلدان بحاجة إلى دعم من أجل تحديد وتطبيق الاستراتيجيات التجارية والاستثمارية الناجعة من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

١٢- والهدف الرئيسي من اجتماع الخبراء المذكور سيكون إتاحة محفل مناقشة للبلدان النامية كيما تتبين، من خلال تبادل التجارب وأفضل الممارسات، كيفية الاستفادة القصوى من الفرص التي تتيحها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المطبقة على التدريب والتواصل الشبكي، تعزيزاً لمهارات البلدان النامية في مجالي التجارة والاستثمار. إن الخبراء من القطاعين العام والخاص، وكذلك من الجامعات، سينظرون في المبادرات الوطنية والإقليمية والدولية، وفي السياسات المتصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وفي الاستراتيجيات والشراكات في ميدان التدريب وبناء القدرات، وسيقدمون توصيات بزيادة جهود الأونكتاد في هذا الميدان.

١٣- وثمة اجتماعات أخرى للخبراء تنظر في مسائل متصلة بذلك، ويمكنها متابعة اجتماع الخبراء هذا، الذي ستشكل حصيلته بالتالي خطوة إضافية في اتجاه زيادة خبرة الأونكتاد في بناء قدرات البلدان النامية في ميادين اختصاصه.

## المرفق الثالث

## الحضـــور*

١- حضر الدورة ممثلون من الدول التالية الأعضاء في الأونكتاد:

الاتحاد الروسي
الأرجنتين
الأردن
أفغانستان
إكوادور
ألبانيا
ألمانيا
إندونيسيا
أنغولا
أوروغواي
إيران (جمهورية - الإسلامية)
إيطاليا
باكستان
بلغاريا
بولندا
بيرو
تايلند
ترينيداد وتوباغو
تونس
الجزائر
الجمهورية التشيكية
جمهورية تترانيا المتحدة
الجمهورية الدومينيكية
الجمهورية العربية السورية
جمهورية الكونغو الديمقراطية
جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة
سري لانكا
السلفادور
سلوفاكيا
سويسرا
الصين
العراق
غانا
غواتيمالا
غينيا
فرنسا
الفلبين
كوبا
كينيا
لبنان
ماليزيا
مدغشقر
مصر
المغرب
المكسيك
المملكة العربية السعودية
النمسا
نيكاراغوا
الهند
هندوراس
الولايات المتحدة الأمريكية
اليمن

---

* للاطلاع على قائمة المشاركين، انظر الوثيقة TD/B/COM.3/INF.11.

٢- وكان المراقب التالي ممثَّلاً في الدورة:

فلسطين

٣- وكانت المنظمة الحكومية الدولية التالية ممثَّلة في الدورة:

الاتحاد الأوروبي

٤- وكانت وكالة الأمم المتحدة التالية ممثَّلة في الدورة:

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

٥- وكانت الوكالة المتخصصة التالية ممثَّلة في الدورة:

منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

٦- وكانت المنظمات غير الحكومية التالية ممثَّلة في الدورة:

*الفئة العامة*

الاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة

المنظمة الكاميرونية لتعزيز التعاون الاقتصادي الدولي

*الفئة الخاصة*

الرابطة الدولية للنقل المتعدد الوسائط

٧- وحضر الدورة الأخصّائيون التالية أسماؤهم:

**البند ٣- تحسين القدرة التنافسية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم عن طريق تعزيز القدرة الإنتاجية**

السيد مايكل إنرايت، جامعة هونغ كونغ، الصين

السيدة حَفصَة هاشم، المديرة العامة، شركة تنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة الحجم (سميديك)، كوالا لمبور، ماليزيا

السيد بول دمبينسكي، مرصد المالية، سويسرا

السيد كريستيان كَتَلز، كلية إدارة الأعمال بجامعة هارفَرد

السيد باترِك بيتاتور، المدير العام، مؤسسة سيمبا للاتصالات السلكية واللاسلكية، أوغندا

السيد لويس كارلوس كارفالو، مؤسسة دوم كابرال، بِلّو اوريزونتِه، البرازيل

السيد تيلمان ألتنبرغ، المؤسسة الإنمائية الألمانية، بون

السيد كِلِمِنتِه رويس دوران، أستاذ بجامعة المكسيك المستقلة

السيد غلِنّ روبنـــز، جامعة ناتال، ديربان، جنوب أفريقيا

السيد باولو رِسِندِه، مؤسسة دوم كابرال، بِلّو اوريزونتِه، البرازيل

السيد تشارلز اوسيسي، شركة إنتربرايز أوغندا

**البند ٤- تحقيق الكفاءة في النقل وتيسير التجارة بغية تحسين مشاركة البلدان النامية في التجارة الدولية**

السيد دايارانا سيلفا، وزير البعثة الدائمة لسري لانكا، جنيف

السيد رَي ماكدونَو، نائب مدير المنظمة الجمركية العالمية

السيدة شَري روزِناو، منظمة التجارة العالمية

السيد خالد عمارة، مستشار البعثة الدائمة لمصر، جنيف

**البند ٥- تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتجارة الإلكترونية لأغراض التنمية**

السيدة نووِه إلكِن، مديرة شركة iCrossing Inc.

السيدة جانيس كاركليتز، سفيرة، الممثلة الدائمة للاتفيا، جنيف

السيد بِيات ف. شميد، المدير العام لمعهد الإعلام والاتصالات، جامعة سان غالِن

الســـيد جـــون درايـــدِن، نائب المدير، مديرية العلم والتكنولوجيا والصناعة، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، باريس

السيد جواكيم بارتِلز، المدير العام، رابطة قطاع الإعلام التجاري في آسيا والمحيط الهادئ والشرق الأوسط.

- - - - -